الأمم المتحدة

A/58/PV.25

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢٥**
الثلاثاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٦٠ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/58/323)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/58/1)

السيد ايفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تطرق وزير خارجية بيلاروس، السيد سيرغي مارتينوف، وهو يتكلم الأسبوع الماضي في المناقشة العامة، إلى عدد من الجوانب الهامة من أعمال الأمم المتحدة خلال العام المنصرم. واليوم، أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى بضع قضايا أساسية.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وبيانه في ٢٣ أيلول/سبتمبر لا يتضمنان حقائق فحسب. فقد كانا، نوعا ما، نداء للعمل بغية تحسين هياكل وآليات المنظمة وإصلاح عمل الأجهزة الأساسية، وأيضا لتزويد المنظمة بوسائل ملائمة للتصدي الفعال لتهديدات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

ونحن في بيلاروس نسلم بأن العمل المستقر للمنظمة شرط أساسي مسبق للقضاء على التسلط والضغوط في الحياة الدولية ولبناء عالم نام عادل وديناميي قادر على البقاء. لذلك، نرحب بعزم الأمين العام على تكوين فريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة لإعداد توصيات للدورة التاسعة والخمسين بشأن إصلاح مؤسساتها وعملياتها.

وخلال العام الماضي، تعين على الأمم المتحدة أن تنفذ عملها في ظل ظروف معقدة لأزمة العراق التي لم تكن حلت بعد ومسألة الشرق الأوسط وأيضا عودة ظهور الإرهاب الدولي. ولسوء الطالع، لم تظهر المنظمة على نحو تام قدرتها الفريدة على صون السلم والأمن. والأمين العام على حق حين قال إنه ما لم يستعد مجلس الأمن ثقة بلدان العالم في المستقبل القريب، حينئذ ستقرر الدول ذاتها ما تفعله بشأن تنفيذ التدابير التي ترى أنها ستساعدها على كفالة أمنها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-54385 (A)

بالذات. وهناك بالفعل اتجاه صوب تفتيت نظام الأمن الدولي ونزع الطابع المركزي عنه.

وهذه إشارة واضحة إلى ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة، بوصفها عنصرا أساسيا في الحل الجماعي لأكثر مشاكل العالم حدة اليوم. ونحن نعتقد أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه أن يتوصل في العام المقبل أو العامين المقبلين إلى نتيجة حاسمة – إصلاح مجلس الأمن. وسيعني التمثيل الأكبر والمنصف في المجلس اتخاذ المجلس لقرارات أكثر عدلا.

ومن الأهمية البالغة أن تؤدي الأمم المتحدة دورا تنسيقيا مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وتواصل لجنة مكافحة الإرهاب الإسهام الكبير في جهود الأمم المتحدة لتعزيز إمكاناتها في مكافحة الإرهاب ولتشكيل تحالف دولي واسع النطاق لمواجهة هذا الشر الكبير لعصرنا. وتعرب جمهورية بيلاروس عن اهتمامها بتوسيع اتصالاتها مع تلك الهيئة ذات السلطة بما في ذلك الحصول على المساعدة التقنية لمكافحة ما للإرهاب من قدرات.

وقد يكون اعتماد اتفاقات دولية من قبيل مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية المعنية بمنع أعمال الإرهاب الذري خطوة فعالة. ونحن ندعو إلى عمل أكثر نشاطا بشأن تلك الوثائق المهمة، بغية التغلب على الاختلافات القائمة حيال قضايا أساسية. ومن المهم أن نتذكر أن فشلنا في التعاون بشأن هذه القضايا يخدم مصلحة الإرهابيين.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تؤدي المكافحة العالمية لخطر الإرهاب إلى وضع قيود على حقوق الإنسان أو انتهاكها. وينبغي أن تؤدي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورا مهما في لجنة مكافحة الإرهاب، ومثلما أشار إليه الأمين العام بحق في تقريره عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تتفادى اللجنة التسييس وأن تعمل لصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي.

وما برحت بيلاروس تعرب عن دعم حل سلمي حصرا لأزمة العراق. وترحب حكومة بلادي باتخاذ مجلس الأمن قرارات ذات صلة نابعة من توافق في الآراء فيما بين أعضاء المجلس. وترى جمهورية بيلاروس أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بالدور الرئيسي لتنسيق أنشطة المجتمع الدولي فيما يتعلق بتسوية الحالة العراقية واستعادة سيادته واقتصاده.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق خطوة منطقية جاءت في الوقت المناسب تحت رعاية الأمم المتحدة للتصدي للقضايا الاقتصادية والإنسانية والسياسية وقضايا أخرى ملحة.

وقد أدى مجلس الأمن والجمعية العامة دورا مهما في حل مشاكل أفريقيا. ونحن نشهد الآن التطبيع التدريجي للحالة في ليبريا. وأحرز تقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشئت فيها حكومة انتقالية. وأحرز تقدم أيضا في كوت ديفوار. ومع ذلك، ما كان لهذه التحولات أن تكون ملموسة من دون إسهامات الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نرحب بذلك الاتجاه الذي يؤكد جهود حكومات وشعوب الدول الأفريقية لتحمل المسؤولية عن مصير قارتهم بذاتها.

ونحن نرحب باتخاذ الأمين العام تدابير خلال العام الماضي تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط. ونؤيد المحادثات السداسية في بيجين التي تستهدف إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. ونؤيد أيضا حل مسألة قبرص.

وتكمن جذور معظم الصراعات في التفاوت الاقتصادي – البطالة، ومستوى التعليم المنخفض، والفقر، والمرض. ويوفر المدى المنذر بالخطر الذي بلغه الجوع والفقر والأمية والأوبئة في العالم أرضا خصبة للجماعات الإرهابية. والترويج للتقدم الاقتصادي والاجتماعي من أفضل سبل كفالة السلام والأمن على كوكبنا. ولذلك السبب، من المهم أن نحقق أهداف التنمية المحددة في إعلان الألفية.

ويتركز اهتمام المجتمع الدولي بثبات على إنجازات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن نعتقد أنه يجب على الوكالات المتخصصة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة بالإضافة إلى الدول المانحة وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وحكومات الدول الأفريقية أن تتخذ تدابير شاملة بغية تحقيق أهداف الشراكة بسرعة. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة مهمة في تحقيق أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية.

ونحن مقتنعون بأنه من الضروري إحراز تقدم إضافي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تطوير التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ولتطوير إمكانات التنمية لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بقدر إضافي. ومن المهم مواصلة ممارسة عقد اجتماعات مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز بغية مناقشة تدابير مشتركة لحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحيوية المعاصرة.

وأخيرا، ينبغي أن ننظر في التوجه الاستراتيجي لميزانية الأمم المتحدة البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي ستكون مهمة لتحقيق نتائج بحلول عام ٢٠٠٥، حين يعقد مؤتمر استعراضي مخطط له بشأن إعلان الألفية، على أساس النظر في تقرير الأمين العام الشامل للسنوات الخمس بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

السيد باليسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين والفعالين عن أعمال المنظمة وعن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية. إن هذين التقريرين يوضحان التقدم المحرز في كل مجال من مجالات أنشطة الأمم المتحدة. والشيء الأساسي الآن هو تحديد الجوانب التي يجب أن تولى اهتماما أكبر في عمل الجمعية العامة مستقبلا.

إن عملية العولمة الجارية الآن، التي بدأت في القرن الماضي، حققت بالفعل عددا من المنافع للبشرية، مع أن النتائج المحققة حتى تاريخه، وعلى وجه الخصوص في الكفاح ضد الفقر والتخلف الإنمائي، لا تزال بعيدة عن الوفاء بالتوقعات.

علاوة على ذلك، نحن نواجه تحديات جديدة وخطيرة. فإلى جانب العولمة الاقتصادية والتكنولوجية، نواجه عولمة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والأمراض الوبائية والتلوث. وكل هذه العوامل تمثل تهديدا مستمرا للمجتمع الدولي ولكل فرد من الأفراد. وما من كائن بشري بمأمن من الاعتداءات الإرهابية؛ وكل فرد ضحية محتملة لمرض معد جديد؛ وما من بلد يمكن أن يكون متأكدا من تجنب إيواء الجريمة المنظمة، بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وليس هناك مكان في الفضاء، أو في الجو، أو على الأرض أو في الماء يخلو من خطر التلوث أو الكوارث الطبيعية.

وتتشاطر سان مارينو رأي الأمين العام عندما يعرف تقوية التعاون بأنه الأداة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لمواجهة هذه الجوانب المدمرة للعولمة والتغلب عليها. إن الحكومات مسؤولة عن رفاه مواطنيها. ويجب أن تدرك أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية لم تعد كافية لضمان

مستقبل مزدهر لسكانها، وأنها يجب أن تتصرف في سياق أوسع، بما يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يحتاج العالم إلى تعددية الأطراف.

وكما يذكر الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره عن أعمال المنظمة، فإن الإرهاب ''ما زال يشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين''، ويجب علينا أن نواصل مكافحته في كل الأوقات. والمجتمع الدولي يحتاج أيضا إلى أن يتفهم أسباب الإرهاب لكي يكون قادرا على التصدي له بطريقة كافية ويحسن الأوضاع التي تؤدي إلى تلك الظاهرة. الإرهاب ليس سلاح منطقة أو ثقافة بعينها، أو دين بعينه، أو جماعة اجتماعية اقتصادية بذاتها. إنه استراتيجية تتأصل في كل الحضارات والمجتمعات الإنسانية.

وبينما ينبغي أن تظل الإدانة العالمية للإرهاب حازمة وغير مرنة، يجب التيقظ لدى الدوافع وراء الإرهاب في سياقها المحدد. ولا يزال احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية وحكم القانون أساسيا في الكفاح ضد الإرهاب. ولا يمكن التخلي عن هذه المبادئ، في ظل أي ظرف من الظروف، ولا حتى في زمن الحرب.

ولا يزال منع نشوب الصراعات وحلها وتقديم المساعدة إلى السكان الخارجين من صراعات من التزامات المنظمة التي تتطلب أقصى قدر من العناية. وكما ذكر الأمين العام، فإن القرار الذي أصدرته الجمعية العامة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة يعطي الأمم المتحدة ولاية قوية، ليس لمواصلة أنشطتها لمنع نشوب الصراعات فحسب، وإنما أيضا لتوسيعها وتكثيفها. وتعتقد سان مارينو أنه ينبغي تخصيص المزيد من الموارد للبرامج والمشروعات الرامية إلى منع نشوب الصراعات. وينبغي تنفيذ نظام لتقوية التعاون الدولي في البلدان التي تتعرض للخطر. وينبغي أن تتوفر للأمم المتحدة القدرة للتدخل فورا. والتاريخ يعلمنا أن عدم الاتفاق يمكن أن يتفاقم بمرور الوقت ويؤدي إلى صراعات غير قابلة للحل.

ومن الصعب جدا تقييم النتائج التي حققتها هذه المنظمة في هذا المجال الهام من مجالات العمل. إن أوجه فشل المنظمة واضحة جدا، لكن النجاحات المحققة في تنفيذ تدابير منع نشوب الصراعات غالبا ما لا تكون بارزة بشكل كاف، بينما تبدو واضحة بالنسبة لنا. لكن هذا خطأ، لأنها قد تؤخذ بأنها شيء عادي.

وللأسف، يبدو من الواضح أن المجتمع الدولي مهتم بمواجهة العواقب المأساوية للصراعات المسلحة بشكل أكبر من محاولته التنبؤ بها وتجنبها. ومن مصلحة العالم أن يعكس ذلك الاتجاه. وعلاج العواقب المأساوية للحرب فقط، وعدم محاولة تجنبها أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية ومكلف بشكل أكبر. وعلينا أن نرفض القول القديم ومفاده ''إيجاد المال لشراء الدواء أكثر صعوبة من إيجاده لشراء النعش''.

ووضع سياسة لمنع نشوب الصراعات يجب أن يصبح أولوية فعالة للأمم المتحدة عن طريق تعزيز الحوار الدولي، وإنشاء آليات كافية لحل الصراعات بالطرق السلمية، والرصد المستمر للالتزامات الدولية.

ولا تزال سان مارينو تؤيد دائما برنامج الأمين العام للإصلاحات، وترحب بالتحسينات الكبيرة التي أدخلت على منظمتنا، بغرض جعلها أكثر نشاطا وأكثر كفاءة. والالتزام الذي يبديه الأمين العام ينبغي أن تبديه أيضا الدول الأعضاء. وينبغي أن تنفذ حكوماتنا برنامج الإصلاحات. وتعتقد سان مارينو أن إصلاح أساليب عمل الجمعية العامة لا يزال عنصرا أساسيا في ضمان كفاءة الأمم المتحدة. ولقد طرح وفد بلدي بعض المقترحات المحددة، وهو مستعد للتعاون مع الفريق المخصص حتى يمكن للجمعية العامة أن تستعيد الأهمية التي أولاها إياها الميثاق.

وأفضل طريقة لتقوية المنظمة هي نشر المعرفة بشأن عملها في أنحاء العالم. فللأسف، لا تعطي وسائط الإعلام الوطنية والمحلية اهتماما كافيا لأنشطة الأمم المتحدة، بل وحتى أقل من ذلك بالنسبة لأنشطة الجمعية العامة. فغالبا ما ينظر إلى الأمم المتحدة أنها تتألف فحسب من مجلس الأمن. وغالبا جدا ما تعطى أنشطة الجمعية العامة الهامة دورا هامشيا أو حتى يتم تجاهلها. ومن الحيوي تأكيد الفرصة لضمان انتشار أكثر فعالية للمعلومات بشأن نتائج عمل الجمعية العامة. ونحن لا يمكننا أن نقلل من أهمية هذا الجهاز – أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلا.

وفي هذا الخصوص، أود أن أعرب عن تقديري للنموذج التشغيلي الجديد، والبنية التنظيمية الجديدة لإدارة الإعلام، التي ستساعد على زيادة قدرتها على تقديم الأخبار وتحسين صورة الأمم المتحدة في العالم.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): تود كندا أن تعرب عن تأييدها التام للبيان المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال الذي أدلت به استراليا، بالنيابة عن استراليا وكندا ونيوزيلندا.

لدى وفد بلدي بعض التعليقات الإضافية التي يود أن يقدمها بشأن مسألة واحدة تهم الحكومة الكندية اهتماما بالغا.

خلال العقد الماضي، شهدنا أهوالا تستهزئ بإعلاناتنا المتكررة بأنه ”يجب ألا يحدث هذا مرة أخرى أبدا“. ووقف المجتمع الدولي جانبا بينما كان مدنيون أبرياء يذبحون في رواندا وسربرنتسا.

(تكلم بالانكليزية)

إذا كان للأمم المتحدة أن تكون هامة في المستقبل – وأن تراها الشعوب، التي كتب الميثاق من أجلها، هامة – إذنا لا يمكنها أن تغض الطرف عن الأعمال الوحشية لأن بعضنا هنا يصر على تفسير ضيق لكلمة السيادة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فال (السنغال).

فلنكن واضحين. التدخل العسكري نادرا جدا ما يكون له مبرر. لكن حينما لا يمكن لحكومات أن تحمي أرواح شعوبها ، أو أنها لا تحميها، وهذا أهم واجباتها الأساسية الرسمية، أو حينما تكون هي نفسها مرتكبة الأعمال الوحشية ضد شعبها، فعندئذ تقع المسؤولية عن حماية تلك الشعوب ، مؤقتا، على المجتمع الدولي.

وإذ نتطلع إلى إصلاح الأمم المتحدة ومهمتها وهيكلها، كما يقترح الأمين العام، يجب، حسبما أكد هو نفسه، أن نحكم قبضتنا على أكثر المسائل حسما. وسلامة الأمم المتحدة ومستقبلها يعتمدان على قيامنا بهذا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): يثني وفدي على الأمين العام لتقريريه وللبيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر عن أعمال المنظمة. والتقريران يرسمان صورة يتعاقب فيها التقدم والنكسات على التصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الواسع بحثا عن عالم أوفر سلاما ورخاء وعدلا. ونتفق بوجه عام مع تحليل الأمين العام للأخطار التي تتهدد السلام والتنمية في الوقت الراهن.

وبعض هذه الأخطار يعني غيانا والجماعة الكاريبية بصورة مباشرة. ومنها الأخطار التي يشكلها تدفق الأسلحة الصغيرة غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وأنماط الإجرام الجديدة المثيرة للقلق. وتقترن هذه بأخطار جوهرية أشد منها يولدها إلحاح الفقر والبطالة وقصور شبكات الأمان الاجتماعي والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية، فتشكل تحديات خطيرة للديمقراطية والاستقرار في

المنطقة. ومن ثم فإن العمل الوقائي ضروري لتفادي تطرق عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي إلى مجتمعاتنا.

وتؤثر الأخطار التي أشرت إليها على بلداننا إلى حد كبير بوصفها جزءا من شبكة تحديات أوسع نطاقا يواجهها نصف الكرة الذي ننتمي إليه وبقية العالم. فلا يزال الإرهاب الدولي يمثل خطرا على السلام والأمن العالميين، بل وعلى التنمية. ولا بد من التصدي له من خلال التعاون بين الدول جميعا. وما برحت حكومتي تسعى رغم مواردها المحدودة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولا يزال الدعم الدولي ذا أهمية حيوية لنجاح جهودنا. والنهج البناء الذي تتخذه لجنة المجلس لمكافحة الإرهاب جدير بالتشجيع. ويجب أن يستمد كفاحنا المستمر ضد هذا البلاء صورته من فهم شامل لجميع العوامل التي تسهم فيه، بما فيها أسبابه الجذرية.

ومع أن الحظ أسعد منطقتنا بأن جنّبها أسوأ فظائع الصراع المهلك والحرب الأهلية، فإننا ما زلنا نشقى للآلام التي تُنكب بها شعوب المناطق الأخرى من جراء الصراع. والمدنيون الأبرياء، وبصفة رئيسية النساء والأطفال، هم الضحايا في كثير من تلك الحالات. وفي الوقت ذاته، نرى من الأمور المشجعة التقدم الجاري إحرازه في أفريقيا نحو حل الصراعات التي مزقت القارة تمزيقا، وتهيئة الأوضاع الملائمة لإحلال السلام والتنمية الدائمين، وذلك من خلال الاتحاد الأفريقي ووسائل من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتعين الثناء على الدور الذي تؤديه البلدان الأفريقية ذاتها في تلك العملية، وجهودها جديرة بالدعم السخي من جانب المجتمع الدولي. وفي ضوء هذه التجربة وغيرها، تنوه غيانا باستمرار قيمة الدور الذي تؤديه المنظمات والآليات الإقليمية في تعزيز السلام والتنمية الدوليين. ونرحب بالتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ومن المؤكد بعد ثلاث سنوات من اعتماد الإعلان التاريخي بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢) أن النتائج حتى الآن، فضلا عن احتمالات المستقبل، مختلطة. ولا تزال مكافحة الفقر أشد التحديات التي نواجهها هولا. ويقال لنا إن المجتمع الدولي، في المتوسط، أمامه فرصة لتحقيق الهدف المتمثل في خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وذلك بفضل التقدم الجاري إحرازه في قلة من البلدان الكبرى. وفي الوقت ذاته، يشير الأمين العام إلى أن الصورة أكثر مدعاة للقلق على الصعيد الوطني، حيث تظهر أن ٣٧ من بين ٦٧ بلدا تتوافر عنها البيانات عانت من زيادة معدلات الفقر في فترة التسعينات.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء انعدام التقدم صوب وقف معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. ولا يمكن المبالغة في ضرورة الحصول على الأدوية والرعاية بتكاليف مقبولة، ولا سيما للمصابين بالإيدز في البلدان النامية. والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أداة هامة تحتاج إلى الموارد الكافية لمواجهة هذا التحدي. ونحث المجتمع الدولي على زيادة مساهماته في هذا الصندوق.

ويمثل التخفيف من عبء الديون، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، والتبادل التجاري عناصر لا غنى عنها في الشراكة العالمية من أجل التنمية، أي الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، التي حيوية في أهميتها لتحقيق الأهداف. بيد أن إلحاح عبء الديون الذي تنوء به كثير من البلدان النامية، وعدم كفاية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتقلبات التي تفسد النظام التجاري العالمي، تعمل حاليا ضد تحقيق هذه الأهداف. لذلك فإن توفير الإعفاء من الديون على وجه السرعة بموجب مبادرة الديون المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمثل أساسا رئيسيا للتقدم،

شأنه شأن التنفيذ الكامل للالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المتعهد بها في مونتيري وجوهانسبرغ.

ويدل إخفاق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود مؤخرا في كانكون على أن المجتمع الدولي ما زال بعيدا عن الوفاء بالالتزامات المقطوعة في الدوحة بأن تشغل التنمية ومصالح البلدان النامية مكانا مركزيا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. غير أنه يتيح فرصة لإعادة تركيز الجهود على توطيد الصلة الحيوية بين التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، نرى أن في وسع الأمم المتحدة بل يجب عليها القيام بدور رئيسي من خلال الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية، والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية (أونكتاد ١١).

وأود أن أقتبس من ختام تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة:

> ”وعلى الرغم مما يشوب الأمم المتحدة من سلبيات فإنها ما زالت تجسد آمال شعوب العالم في عالم يسوده السلام والعدل.“ (*A/58/1*، الفقرة ٢٤٨)

وقد أكدت الأحداث على مدى العام الماضي أنه لا يوجد بديل صالح للأمم المتحدة. وينطبق هذا بصفة خاصة على البلدان الصغيرة كبلدي، الذي لا تزال الأمم المتحدة لا غنى عنها في نظره لتعزيز السلام والتنمية. ولا تؤدي زيادة الترابط بين البلدان والشعوب في حقبة العولمة هذه إلا لإبراز ضرورة تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا ما قاله رئيس غيانا في بيانه إلى الجمعية العامة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، خلال المناقشة العامة التي انتهت منذ برهة قصيرة:

> ”إن نجاح التعاون الدولي، بل ومنظومة الأمم المتحدة يحدده حسن استجابتهما لمصالح وشواغل لا الأقوياء والأغنياء فحسب، بل والذين لا حول لهم والفقراء بالدرجة الأولى.“ (*A/58/PV.12*، الصفحة ٥)

ولدى وفدي اعتقاد راسخ بأن آمال البشرية في السلام والأمن والتنمية لن تتحقق بدون مشاركة فعالة من جميع الدول في الشؤون العالمية. ولا بد من التوسع في تطبيق المبادئ الديمقراطية، التي أصبحت بدرجة متزايدة لحسن الحظ هي المعيار في داخل البلدان، إلى المجالس الدولية التي ترسم مصيرنا المشترك. ونعرب لذلك عن تأييدنا القوي لمطالبة الأمين العام بأن يكون للبلدان النامية دور أكبر في صنع القرار العالمي. وسوف يتطلب هذا إصلاحا جوهريا أعمق للمنظمة، بل وللنظام المتعدد الأطراف برمته مما شهدناه حتى الآن. وفي هذا الصدد، نلاحظ باهتمام اقتراح الأمين العام إنشاء لجنة رفيعة المستوى من شخصيات بارزة. ونثق أن اللجنة ستمثل تمثيلاً واسعاً الخبرات والتصورات المتنوعة، بما فيها خبرات وتصورات الدول الصغيرة. إلا أنه يجب ملاحظة أن لا بديل لتوفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء لاتخاذ القرارات اللازمة لجعل النظام المتعدد الأطراف قادرا على استيعاب الحقائق الراهنة، ومناسبا لها. ولذلك، ينبغي ألا تتوانى الجمعية في السعي لإيجاد سُبل لتعزيز دورها ودور المنظمة ككل، تمشياً مع الميثاق.

وأختتم كلامي بالتذكير ببيان رئيس الجمعية، جوليان هنت، لدى افتتاح الدورة الثامنة والخمسين، عندما أعرب عن الرغبة في أن تأخذ هذه الدورة منحى عملياً تنفذ فيه القرارات. وغيانا تشاطره التزامه بالعمل وستدعم جهوده في هذا الصدد. ونحن ندرك أن العمل المطلوب من هذه الجمعية يجب أن يتجاوز مجرد اتخاذ القرارات واعتماد الإعلانات، أو حتى برامج العمل. والتنفيذ الكامل والفعال

للالتزامات، التي قطعت في مؤتمر قمة الألفية وفي سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات قممها، له الآن أهمية كبيرة. ويتعين علينا جميعاً أن نُطوّر الآليات ونحشد الوسائل الضرورية لتحويل الأهداف التي اتفقنا عليها إلى واقع ملموس لشعوب العالم.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وأن أتعهد بدعم أوغندا لرئاسته.

وأشيد بالأمين العام على تقريره الممتاز. وبسبب محدودية الوقت، سأبدي ملاحظات على مجرد بضع مسائل.

تتولى الأمم المتحدة، بموجب الميثاق، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن. وتؤيد أوغندا اتخاذ تدابير لتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الميدان، لا سيما بالنسبة لاقتراح تشكيل لجنة خبراء لمواجهة المخاطر التي تتهدد الأمن حالياً وأفضل استخدام للعمل الجماعي للتصدي لهذه الأخطار.

ولمواجهة الصراعات، بما في ذلك التدابير الوقائية، لا سيما في القارة الأفريقية، ندعو إلى تقوية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ليتسنى لها بناء قدراتها للتصدي بسرعة للأزمات. وأفضل طريقة لعمل الأمم المتحدة هي أن تعمل من خلال هذه المنظمات. كما أن هذه الطريقة تعطي هذه المنظمات مسؤولية إدارة الصراعات.

بالنسبة لحفظ السلام، ترحب أوغندا بالولاية القوية التي أنيطت ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الفصل السابع من الميثاق للتصدي للصراع في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعتي إيتوري وكيفوس. ونعرب أيضاً عن دعمنا الكامل للحكومة الانتقالية في كينشاسا. وبوجود حكومة قادرة على العمل في تلك المنطقة من جمهورية الكونغو الديمقراطية تكون شواغلنا الأمنية قد عولجت. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم الدعم الكامل للمؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في تنزانيا في حزيران/يونيه من العام القادم تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويجب مكافحة الإرهاب لأنه يهدد جميع الدول بدون استثناء. وقد تعرضنا جميعاً لعمليات تفتيش مخجلة ولا تليق بالإنسان في المطارات بسبب تهديدات الإرهابيين. وجميع الأموال والموارد المكرسة لمكافحة الإرهاب ستوجه، لولا هذه التهديدات، لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، ندعم لجنة مكافحة الإرهاب في هذا المجال. ونناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الدول التي كانت ضحية لهجمات إرهابية، مثل أوغندا، لبناء القدرة وإتاحة الموارد للتصدي بفعالية لتهديدات الإرهابيين.

وما فتئ بناء شراكة عالمية من أجل التنمية محور تركيز أوغندا. فبوصفنا بلداً فقيراً مثقلاً بالديون، نعالج مشكلة التجارة من خلال سياسات محددة تركز على تدفق المساعدة، ونضع سياسات اقتصاد كلي مفصلة تضمن تقدم أوغندا في مجال تخفيف عبء الدين، للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، نستخدم عائدات تخفيف عبء الدين لتوسيع التعليم الابتدائي تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أننا لا نزال نجابه ببعض الصعوبات التي تبطئ من سرعة تقدمنا.

إن تراجع أسعار السلع الأساسية والإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو، من بين عوامل أخرى، يضعف الجهود التي نبذلها لإبقاء نسبة الدين إلى الصادرات أقل من ١٥٠ في المائة، تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

في توافق آراء مونتيري اتفقنا على مبدأ الملكية. واستئصال الفقر يكمن في صميم برنامج أوغندا الإنمائي. وقد وضعنا، بدعم من المانحين الدوليين، خطة عمل شاملة لاستئصال الفقر، تتصدى للفقر في جميع جوانبه. ونحن بحاجة إلى مزيد من الموارد لنواصل تنفيذ البرنامج، تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة. ولذلك، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية جانباً هاماً من عملية تنميتنا، ونناشد شركاءنا الوفاء بالتزاماتهم وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي.

وأوغندا ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونعتزم مواصلة الزخم الحالي بدعم من شركائنا في التنمية.

السيد شيدومو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة الهامة للجمعية العامة حول أعمال المنظمة وتنفيذ إعلان الألفية. ونرحب بتقرير الأمين العام عن هذه المواضيع الحساسة، كما نرحب بالبيان الذي أدلى به في بداية هذه المناقشة العامة. ويوفر التقرير والبيان، كلاهما، عمليات تقييم شاملة للوضع الذي وجدت الأمم المتحدة نفسها فيه حالياً، والتحديات التي تواجه المنظمة والتوصيات بشأن المضي قُدُماً.

كانت الأمم المتحدة تقف أمام مفترق طرق في الماضي القريب. ومرة أخرى، وُضعت المنظمة على المحك بمطالب وتحديات متزايدة باطراد، تشمل تعدد المهام التي أدتها في عدة مجالات، بما فيها السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، والقانون الدولي والبيئة.

وأدت الأحداث الأخيرة في ميدان السلم والأمن إلى تحديات إضافية للأمم المتحدة وتعددية الأطراف. كما وضعت التحديات الجديدة لتعددية الأطراف والأمن الجماعي على المحك مناخ التوافق والتعاون العالميين في مكافحة الإرهاب، الذي انعكس في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي شكل تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب جماعياً ووضع الأمم المتحدة في مقدمة العمل الدولي.

ومن جهة أخرى، فان التقدم في تنفيذ إعلان الألفية، وخاصة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، كان بطيئا وألقى بظلاله على إمكانية إنجاز هذه الأهداف في الوقت المحدد. ويذكر الأمين العام في تقريره،

> ”ففي مجال السلم والأمن على وجه الخصوص، يبدو توافق الآراء المعرب عنه أو المتضمن في الإعلان أقل متانة مما كان عليه قبل ثلاث سنوات. وفي مقابل ذلك، يبدو توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مجال التنمية أشد متانة من ذي قبل، ولكن لا تزال هناك شكوك جادة حيال مدى تصميم الدول الأعضاء على التصرف بموجبه. وفي مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، يلوح في الأفق خطر اضطرارنا إلى التراجع عن بعض المكاسب الهامة التي تحققت في العقد الماضي“. (*A/58/323*، الفقرة ٣)

وبالإرادة السياسية الضرورية، يمكن التصدي لهذه المسائل. ولذلك يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل السير عكس هذا الاتجاه المزعج للأحداث وخاصة فيما يتعلق بمسألة منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها.

وفي أفريقيا، تم التسليم بأن الصراعات مستمرة في تقويض جهود التنمية المستدامة في القارة، وتم الاعتراف كذلك بأننا نحن الأفارقة وبشكل تدريجي نضطلع بمسؤولياتنا لصون السلم والاستقرار في القارة. ولهذا الأمر أهمية خاصة نظرا لأن معظم الصراعات التي تؤثر على القارة الأفريقية

اليوم هي مجرد استئناف لصراعات قديمة لم تحسم على النحو المناسب، أو صراعات قد تبدو جديدة بيد أن جذورها لها علاقة بالصراعات التي لم تحسم بعد. وهذا يوحي بأنه بعد التصدي للصراعات الحالية قد تكون القارة بدأت مسيرتها نحو التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إن بدء عمل مجلس السلم والأمن، وهو جهاز هام من أجهزة الاتحاد الأفريقي يعنى بالمسائل المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، سيساهم دون شك في الجهود الجماعية الجارية في قارتنا. وعليه، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التركيز على مبدأ الموجهة الجماعية والسريعة للصراعات الجديدة والقديمة، والتهديدات الكبيرة والصغيرة للسلم والأمن الدوليين بشكل عام.

وإذ نسلم بأنه يمكن إيلاء الأولوية لمجموعة واحدة من التهديدات في وقت واحد من الأوقات، يذكرنا التاريخ بأن الإخفاق في التصرف على الصعيد العالمي في التصدي لتهديدات السلم بشتى أشكالها ومظاهرها قد يؤثر في نهاية المطاف على جدول أعمالنا الأمني المشترك. لذلك، ينبغي لجدول أعمالنا أن يظل انعكاسا للطابع العالمي لهذه التهديدات. وجدول أعمالنا الأمني الجماعي سيحقق النجاح إذا تم السعي إليه من خلال الأمم المتحدة. ولهذه الأسباب، يجب علينا أن نعزز الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، لتمكينها من استعادة ثقة الدول الأعضاء والرأي العام العالمي برمته.

ويجب النظر إلى إصلاحات المنظمة التي يتطلع إلى تحقيقها الكثيرون من هذا المنظور. فالتشكيل الحالي لمجلس الأمن يبقى رهينة الماضي ويخفق في عكس الوقائع الجغرافية والسياسية للقرن الحادي والعشرين. وهو يخفق بشكل خاص في توفير التمثيل النوعي والكمي للبلدان النامية في هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. ولذلك ما لم نتصد لهذه المسألة سيستمر النظر إلى قرارات مجلس الأمن على أنها تعكس، بشكل خاص، مصالح الدول التي تستفيد من التشكيل الحالي للمجلس. ونحث الدول الأعضاء على أن تظهر دورها القيادي في هذا الموضوع، والذي أدرج في جدول أعمال تلك الدول منذ ما يزيد على عقد من الزمن. وينبغي ألا نلوم الجمعية العامة لعدم فعاليتها أو لتكرارها النقاش حول مسائل لا يمكن سوى للدول الأعضاء أن تحلها.

والجمعية العامة وهي هيئة ديمقراطية تعكس عضوية الأمم المتحدة الشاملة، تتعرض سلطاتها لتقويض متواصل. فثمة مسائل هامة تجري مناقشتها ثم تتخذ قرارات غالبا على أساس القاسم المشترك الأدنى، وبالتالي لا تسترعي إلا قليلا من الاهتمام خارج قاعة الجمعية العامة. والأمم المتحدة والجمعية العامة بشكل خاص لن تكون سوى ما تريدها الدول الأعضاء أن تكون عليه. ولذلك فان اللوم تجاه عمل وقيمة الجمعية العامة، والأجهزة الأخرى للأمم المتحدة، يقع بالكامل على عاتق الدول الأعضاء، ولا يمكن لأي إصلاح أن يغير هذا الوضع إذا كانت عقول من يملكون القرار تعيق العمل الرئيسي الذي من المفروض منا جميعا أن نقتدي به.

إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بكاملها يبقى أهم المهام لهذه المنظمة. وتزعجنا أنماط حالية تبين أن العديد من البلدان النامية تأخرت إلى حد كبير في إنجاز هذه المهمة النبيلة، وبوتيرة العمل السائدة حاليا لن تتمكن من تحقيق هذه الأهداف. إن التنفيذ العالمي للأهداف يتطلب شراكة وتعاونا عالميين وثيقين بين جميع دول العالم. ونحن نحث المجتمع الدولي على توفير الدعم المطلوب للبلدان النامية وخاصة الأقل نموا منها، بما في ذلك المستويات المناسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، للسماح لهذه البلدان بالمضي قدما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونشيد بالأمين العام على الجهد الذي بذله للقيام بالإصلاحات التي تهدف إلى إعداد هذه المؤسسة للقيام بمهمتها الحرجة. وبالنسبة للبلدان النامية، فان دعم الأمم المتحدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يكتسي أهمية كبيرة. ولذلك نشجع منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في دعم الحكومات الوطنية في جهودها المبذولة لتنفيذ الأهداف الخاصة بالاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية. علاوة على ذلك، فان تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يراعي الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية. وفي أفريقيا، فان الشراكة الجديدة للتنمية في القارة الأفريقية تبقى الإطار المطلوب لتنفيذ الأهداف. ولهذا السبب يجب تحقيقها والوفاء بتعهدات شركائنا الإنمائيين في الوقت المحدد.

ونشيد أيضا بجميع الجهود التي بذلها الأمين العام لجعل المنظمة في خدمة دولها الأعضاء. والإصلاحات الجارية كانت أساسية لجعل المنظمة تتصدر الجهود في معركة استئصال الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى. ولإنجاح الإصلاحات المؤسسية في الأمم المتحدة ينبغي أن تسعى لترجمة قرارات الجمعية العامة إلى واقع. فعلى سبيل المثال، إن تخصيص الموارد لبرامج وهيئات الأمم المتحدة ينبغي أن يحترم الأولويات التي تحددها الجمعية العامة. من جهة أخرى، هناك ضرورة لتجهيز المنظمة بأفضل الموظفين المتاحين. وضمن هذه الجهود، وفي ضوء اعتبار أن هناك عملية توظيف جديدة ستتم، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب وإعطاء الأولية لمرشحي البلدان غير الممثلة أو الممثلة على مستوى غير ملائم كما تنص عليه قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وتبقى الأمم المتحدة المنظمة العالمية الوحيدة المشروعة التي تحظى باعتراف دولي واسع النطاق وبشرعية وثقة واحترام. وكما ذكر الرئيس شيسانو في خطابه الأخير أمام هذه الهيئة،

”فإنه من خلال الأمم المتحدة نستطيع جميعا إيجاد الشرعية المطلوبة تماما للإجراءات المتخذة في معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التهديدات للسلم والأمن، وفي التصدي لتحديات التنمية المستدامة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وأمراض أخرى معدية“. (*A/58/PV.9*، الصفحة ٥)

ولا يوجد بديل لنهج تعددية الأطراف والمسؤولية الجماعية للتصدي للتحديات العالمية. وبالعمل المشترك والجماعي وحده يمكن ضمان فعالية ووحدة الغرض لتمكين الأمم المتحدة من تلبية التزاماتها بموجب الميثاق.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريريه عن عمل المنظمة وعن تنفيذ إعلان الألفية. لقد استعرض التقريران العمل في المجالات المختلفة التي قامت بها منظمتنا خلال العام الماضي وأبرزا التحديات التي ما زالت تواجهنا. ويحتوي التقريران أيضا على أفكار عديدة مثيرة للاهتمام. وعلينا أن نعطي التقريرين المزيد من الدراسة والنظر فيهما بعمق. وأود أن أتقدم بالملاحظات التالية فيما يتعلق بالتقريرين.

الملاحظة الأولى تتعلق بدور الأمم المتحدة. إن الأمين العام أشار في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية، إلى أن آلية الأمن الجماعي هي خير رد على التحديات القديمة والجديدة على حد سواء. وذلك الرأي يتشاطره بدون شك عدد كبير من الدول الأعضاء. وخلال المناقشة العامة في الدورة الحالية، أكدت جميع البلدان تقريبا على الدور الذي لا غنى عنه والذي تضطلع به الأمم المتحدة اليوم في الشؤون العالمية والحاجة إلى الحفاظ عليه وتعزيزه. وأثبتت التطورات في الوضع الدولي خلال العام الماضي مرة أخرى أن نهج تعددية الأطراف، والأمم المتحدة تكمن في صلبه، لا يمكن تنحيته

جانبا إذا ما أردنا إزالة تهديدات الأمن التي تواجه العالم وتحقيق التنمية المشتركة. إن صون سلطة الأمم المتحدة تصب في المصلحة المشتركة للبلدان كافة. وفي ظل الظروف الحالية، ينبغي لنا مواصلة التمسك بمقاصد ومبادئ الميثاق وتطبيقها بجدية، والقيام بمسعى نشط للنهوض بالديمقراطية وسيادة القانون في العلاقات الدولية.

وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة للقيام بإصلاحات ضرورية ومناسبة لمواكبة العصر. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين كفاءة منظمتنا وزيادة قدرتها على التصدي للتحديات المختلفة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يمكِّن الأمم المتحدة من الوفاء باحتياجات القرن الحادى والعشرين بطريقة أفضل. ونرحب باقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة. وسيواصل الوفد الصيني المشاركة النشطة بأسلوب بناء في المناقشات حول إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالسلم والأمن. فكما ذكر في تقرير العمل، كان العام الماضي عاما شاقا للأمم المتحدة. لقد شكلت الحرب في العراق في بداية العام تحديا خطيرا لآلية الأمن الجماعي التي تمثلها الأمم المتحدة. ومع العلم أن الحرب انتهت، فإن السلام لا يزال بعيد المنال. ويحدونا الأمل أن نرى استعادة الأمن والاستقرار في العراق واستعادة الشعب العراقي لممارسة سيادته في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد اتخاذ مجلس الأمن لقرار جديد يكون فعالا ويحظى بتأييد الأطراف كافة. وينبغي أن يضع القرار جدولا زمنيا للعملية السياسية في العراق وأن يحدد صراحة الدور الهام الذي ستضطلع به الأمم المتحدة.

ويبقى الوضع بين إسرائيل وفلسطين مصدرا للقلق. وشهدت عملية السلام في العام الماضي فترات من التقدم والتقهقر. ويظهر تاريخ الشرق الأوسط أن مواجهة العنف بالعنف سوف لن تقود إلا إلى طريق مسدود، وأن المفاوضات والحوار هما طريق الخروج الوحيد منها. ونحث إسرائيل وفلسطين على وقف العنف وجميع الأعمال التي من شأنها أن تزيد التوتر، وأن يستأنفا المحادثات في أقرب فرصة ممكنة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لمواصلة تنفيذ خارطة الطريق.

وفي أفريقيا، فإن التقدم الإيجابي تم تحقيقه من خلال تسوية بعض القضايا مثل قضيتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا.إلا أنه ما زالت مهمة تحقيق السلام في بعض مناطق أفريقيا من المهمات الطويلة والشاقة. ويولي المجتمع الدولي أهمية كبيرة للصراعات في أفريقيا، ويوفر الدعم القوي لعمليات حفظ السلام هناك.

وما زلنا نواجه الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. فإيجاد حل فعال يتطلب تدابير ثابتة يمكنها التصدي للأسباب الجذرية. ويجب بذل جهود أكبر أيضا من خلال التعاون الدولي استنادا إلى مقاصد ومبادئ الميثاق.

وتتعلق ملاحظتي الثالثة بالتنمية. ولتحقيق التنمية المنسقة والمتوازية والمشتركة في العالم ولتحقيق السلم والأمن الدائمين، من الجوهري تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأود أن أتشاطركم وإياكم آرائي بشأن هذه القضية.

أولا، يجب أن تدار العولمة وتوجه نحو التمتع الشامل لجميع البلدان بالمكاسب من خلال مشاركتها. وينبغي للأمم المتحدة الإسراع بالإصلاحات وتحسين النظام المالي الدولي وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا ونزاهة وتعزيز دورها التنسيقي في ميدان التنمية والنهوض بحق المشاركة وصنع القرارات في البلدان النامية.

ثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي أولوية للتنمية وأن تبذل الجهود لإنشاء ثقافة إنمائية، وتعزز الوكالات

الإنمائية وتكفل الصناديق الإنمائية. وينبغي للأمم المتحدة أن تجعل المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والوصول إلى الأسواق والقضاء على الفقر مجالات رئيسية للتعاون، وأن تعزز التعاون والمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بحيث يمكن تنفيذ الأهداف الإنمائية بأسلوب شامل ومتوازن.

ثالثا، أن أساس الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يكمن في إطار تقييم عادل ومعقول. وينبغي أن يقيم ذلك الإطار التقدم في مختلف البلدان وأن يشرف على الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية وتقييمها. ونؤيد الاقتراحات التي قدمها الأمين العام لتشجيع البلدان المتقدمة النمو على وضع جدول زمني للوفاء بالتزاماتها بشأن التجارة وتخفيف عبء الديون والمساعدة. ونحن نؤيد أيضا عقد الأمم المتحدة لمؤتمر هام في عام ٢٠٠٥ لإجراء تقييم شامل للتقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتعلق ملاحظتي الرابعة بالصحة العامة. في النصف الأول من هذا العام، أظهر تفشي مرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) في بعض المناطق والبلدان مرة ثانية أنه ينبغي لجميع البلدان بذل جهود متواصلة لتعزيز مشاريع الصحة العامة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون من أجل تحسين آليات الطوارئ العالمية. ونناشد جميع البلدان دعم إدماج بناء قدرات الصحة العامة العالمية في برامج الأمم المتحدة الإنمائية والخطط الأخرى وتحسين التعاون الدولي والإقليمي. وسيقدم وفد الصين مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويحدونا الأمل أن يحظى بدعم جميع البلدان.

لقد كان الرئيس محقا حينما أشار في الجلسة الافتتاحية، إلى أن الدورة الحالية للجمعية العامة تواجه العديد من التحديات والمهمات الصعبة. ويؤيد الجانب الصيني رؤيته بشأن العمل في الدورة العادية ويتفق معه على أنه ينبغي للجمعية العامة أن تكون ذات توجه عملي. ويؤيد الوفد الصيني تعزيز سلطة ودور الأمم المتحدة والجمعية العامة وسوف نشارك بدور نشط في فريق العمل بشأن تنشيط الجمعية العامة. ونؤمن بأن الدورة الحالية للجمعية العامة ستحقق نتائج إيجابية من خلال الجهود المنسقة.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أعرب للدبلوماسي البارع من سانت لوسيا، ممثلة عن الكاريبي، عن مدى سعادتنا ونحن نراه يترأس الجمعية العامة هذا العام.

لقد قدم لنا الأمين العام تقريرا هاما حول تنفيذ أهداف الألفية، تتناول استنتاجاته قضية حاسمة تتمثل في تعزيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف، ويوفر فيه الأمين العام بضع أفكار عن القيود التي لاحظها فيما يتعلق بالأجهزة الرئيسية للمنظمة.

وفي السياق ذاته، وفي خطابه في المناقشة العامة، مضى الأمين العام، السيد كوفي عنان، خطوة أبعد حين قال إنه عازم على إنشاء لجنة تقدم، ضمن أشياء أخرى، التوصيات بشأن تفاعل أجهزة الأمم المتحدة وكيفية تعزيز المنظمة باقتراحات الإصلاح. وبعبارة أخرى، يضطلع الأمين العام بمهامه، وقد حان الوقت لكي نضطلع نحن ممثلو الدول الأعضاء بمهامنا.

وتحتاج الأمم المتحدة بصفة عاجلة إلى التجديد. ويجري تشاطر هذا التشخيص على نطاق واسع. ويتمثل التحدي الكبير في الموافقة على إجراء التغييرات اللازمة في الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية. وأصبحت هذه الحاجة أكثر وضوحا في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والأزمة في العراق. ولقد تغيرت علاقات الدول وأولويات الأمن تغيرا

كبيرا في السنوات القليلة الماضية. ولا يمكن التصدي للتهديدات العالمية الجديدة مثل الإرهاب والأوبئة على نحو فعال إلا بإتباع نهج متعدد الأطراف. ولكن إذا كان تعزيز تعددية الأطراف مسألة حاسمة في معالجة الصراعات والتحديات، القديمة منها والجديدة، فمن الضروري أن تجدد الأمم المتحدة نفسها لكي تتكيف مع الظروف الجديدة.

وهذا التشخيص ليس بالأصيل أو الجديد؛ لأن رفوف الأمم المتحدة زاخرة بمقترحات ومبادرات الإصلاح التي تاهت في خضم البيروقراطية، إما لأنها لم تعد مسائل ذات أولوية، أو لأنها كانت ضحية لتقاعس سياسي، أو لأنها ساعدت على مجرد إحراز نقاط كلامية دون نتائج عملية.

ولهذا وجه رؤساء شيلي والمكسيك وغيرهما من البلدان ذات التفكير نفسه في منطقتنا، الانتباه في محافل شتى إلى الحاجة إلى إتباع نهج جديد لتجديد الأمم المتحدة. ولذلك تتفق شيلي مع مقترحات الأمين العام لإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لمعالجة هذه المسألة، التي يمكن أن يدعم أعماله فريق من البلدان المتماثلة الفكر التي تؤيد الإصلاح.

ما هي التغيرات اللازمة؟ في رأينا يتعين توسيع مجلس الأمن الذي يشكل إصلاحه أكثر المسائل تعقيدا، لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا للمجتمع الدولي في الوقت الحاضر، دون التأثير على فاعليته. ويجتمع المجلس في الوقت الحاضر بتواتر أكبر من تواتر اجتماعاته أيام الحرب الباردة، ولكن ذلك لا يعكس واقع القوة في القرن الحادي والعشرين. علاوة على ذلك، وبالرغم من الرغبة الواضحة للأعضاء الدائمين في الإبقاء ربما على حق النقض، لا بد على الأقل من تعديل هذا الامتياز لقصر استخدامه على الظروف الاستثنائية.

والواضح أن الجمعية العامة عانت من انكماش واضح في مركزها كجهاز سياسي. ويعزى جزء من المشكلة إلى وجود قائمة طويلة من القرارات المتكررة التي تخدم أغراضا ضيقة فحسب، والتي لا تنفذ قط تقريبا. وثمة مشكلة أخرى وهي جدول الأعمال الواسع والدورات السنوية البالغة الطول. ونحن كدول أعضاء كنا مقصرين من حيث عدم تنفيذ القرارات المتخذة بتوافق الآراء والتي تستهدف علاج بعض هذه المشاكل ولا سيما مشكلة جدول الأعمال.

ولا بد من أن ينسق المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنسيقا أوثق وأكثر فعالية مع مجلس الأمن في مجالات منع الصراعات وعمليات إعادة الإعمار بعد الصراعات. وثانيا، يجب أن تكون له علاقات عمل أوثق ومحسنة مع مؤسسات بريتون وودز. وثالثا، من الأهمية بمكان أيضا أن يعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره كمنسق لبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة الداخلة في اختصاصه فضلا عن علاقته مع أجهزتها الفرعية مثل لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن الأفكار التي يقترحها السفير غرت روزينثال، ممثل غواتيمالا، الرئيس الحالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، جديرة بأن يدرسها أعضاء المجلس دراسة دقيقة.

وثمة جانب للإصلاح لا يعالج في أحيان كثيرة ويتعلق بآليات صنع القرار المستخدمة في أجهزة الأمم المتحدة. إن البحث المفرط عن توافق الآراء يؤدي في أحيان كثيرة إلى قرارات ذات قاسم مشترك أصغر، ويعني ذلك أنها قرارات ذات أهمية وفاعلية ضئيلة في العالم خارج الأمم المتحدة، الذي تتوجه إليه هذه الاتفاقات في نهاية المطاف. وينبغي أن تشمل عملية الإصلاح دراسة هذه المشكلة لأنه، في حين يستصوب دائما التوصل إلى توافق في الآراء، يجب عدم التضحية بالقرارات الجيدة من أجل توافق الآراء فحسب.

ومن اليسير تعداد التغييرات التي ذكرتها للتو أكثر من تنفيذها. وينبغي أن يكون تجديد الأمم المتحدة بمجموعة إصلاحات كاملة، وبعمل جماعي تكسب منه كل الدول الأعضاء شيئا، كما ينبغي ألا يبرم أمر إلا بعد التفاوض في كل شيء بشأنه مرة واحدة. وربما يحصل بعض البلدان على ما هو أكثر في بعض المجالات من بلدان أخري، وينبغي ألا يخرج أي بلد من هذه العملية خالي الوفاض.

والشيء الأكيد هو أن الوقت قد حان – وأن الظروف أصبحت ملائمة – لاتخاذ مبادرة سياسية رفيعة المستوى وجريئة وحاسمة، تشترك فيها كل الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة في نهاية المطاف – الدول الأعضاء والأمانة العامة والمجتمع المدني – وتخرج منها رابحة.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): نناقش اليوم تقريرين للأمين العام: الأول عن أعمال المنظمة، والثاني عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية، بعين تنظر إلى إنجازات المنظمة والتحديات التي واجهتها في العام المنصرم، وعين أخرى تتطلع إلى المستقبل يحدوها الأمل في تطبيق إعلان الألفية. وعند الحديث عن الأمل يختلط الحلم بالتفاؤل. إلا أن إلقاء نظرة واقعية على مجريات الأحداث خلال العام المنصرم يفرض علينا أن نتوقف ونفكر مليا بالتحديات التي لم تشهد لها منظمتنا مثيلا في تاريخها. حيث ”تفتت مناخ التعاون وتوافق الآراء بشكل خطير بسبب الحرب على العراق“ كما ورد في تقرير الأمين العام عن الألفية. وبدا توافق الآراء المتضمن في إعلان الألفية في مجال السلم والأمن، على وجه الخصوص، أقل متانة مما كان عليه قبل ثلاث سنوات كما ذكر الأمين العام في نفس التقرير.

وبعد ما يزيد عن نصف قرن من عمر منظمتنا ما زالت العواصف تهز عالمنا المعاصر، من الاحتلال والعدوان والخروج عن الشرعية الدولية وتغليب منطق القوة وانتهاك السيادة، إلى الفقر والجهل والتخلف والأمية والجوع والإرهاب والأمراض والأوبئة والصراعات المحلية إلى غيرها من أشكال الاضطهاد الناجمة جميعها عن عمل الإنسان، ناهيك عن الكوارث الطبيعية التي ضربت غير بقعة من بقاع العالم.

في إطار هذه التحديات، تفرض العولمة على المجتمع الدولي تحديات ومسؤوليات أكبر من أي وقت مضى. فالشعوب أصبحت أكثر انفتاحا بعضها على بعض، كما أصبحت أقدر على تحسس معاناة الشعوب الأخرى، في عالم باتت وسائط الإعلام أقدر على إيصال صوتها إلى كل منزل. وهذا الأمر يفرض على صانعي السياسات في العالم توخي العدل والمساواة والإنصاف في سياساتهم والتمسك بالشرعية الدولية. وكان الرفض العالمي للحرب على العراق، والذي شمل جميع بقاع العالم، خير مثال على ذلك. وإن عدم الاستفادة القصوى من التقدم العلمي والتقني الكبير الذي حققته الإنسانية خلال العقدين الأخيرين، وهي تتطلع إلى عولمة حضارية ذات وجه إنساني، من شأنه أن يزيد الفقر ويعمق الشعور بالظلم وغياب المساواة والعدل. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن الألفية، فإن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة تعمل لصالح جميع شعوب العالم.

ومع أن جميع الأطراف في مونتيري اتفقت على أهمية تبني البلدان النامية لاستراتيجيتها الإنمائية الوطنية، وعلى أن حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ينبغي أن تكفل استخدامها بفعالية، إلا أن الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية أشار إلى أنه حتى مع افتراض قيام البلدان النامية باتباع سياسات سليمة، وحتى لو استخدمت مواردها المحلية إلى أقصى حد، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى ٥٠ مليار دولار إضافية من المساعدات، على الأقل، للوفاء بالأهداف الإنمائية. وبالرغم

من أن تقرير الأمين العام عن الألفية يشير إلى ازدياد التعهدات المعلنة التي ستقدم إلى البلدان النامية، إلا أنه بدون إصلاح النظام التجاري الدولي سيكون ما يمنح بيد يؤخذ باليد الأخرى. وقد أصاب الأمين العام في تقريره عندما أكد على الضرورة الحيوية لوضع اتفاق متعدد الأطراف أكثر شمولا يحقق للبلدان النامية فرص وصول أوسع إلى الأسواق، ويزيل التعريفات والحواجز التي تضعها البلدان المتقدمة النمو. كما يتابع الأمين العام في تقريره أنه بدون اتفاق شامل من هذا النوع، فلن تكون أمام البلدان النامية فرصة تذكر لتحقيق نمو اقتصادي أكبر.

إن منطقتنا تعاني منذ عقود مضت من حملات ظلم وتزوير للحقائق والمفاهيم ومن استخدام للقوة. ويأتي الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمران في مقدمة ما تعاني منه منطقتنا. وكما يرد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فقد ظل السكان الفلسطينيون يكابدون مستويات غير مسبوقة من المعاناة، وأدت قرارات الإغلاق وحظر التجول إلى شل الاقتصاد، فدفعت بـ ١,٣ مليون فلسطيني إلى ربقة الفقر. ثم شنت إسرائيل العمليات العسكرية، فخلفت الآلاف من الفلسطينيين بلا مأوى بعد أن دمرت منازلهم. ونذكر هنا بنصف مليون سوري تم تشريدهم من الجولان السوري المحتل، والذين طردتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي من منازلهم واستولت على ممتلكاتهم، ناهيك عن المعاناة المستمرة التي يفرضها واقع الاحتلال الإسرائيلي على بلدان المنطقة، بما فيها الانتهاكات الإسرائيلية المتواترة للمجال الجوي اللبناني.

ويأتي الاعتداء الغاشم الذي شنته إسرائيل على بلدة عين الصاحب في الأراضي السورية في الخامس من الشهر الجاري خرقا واضحا لأهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتهديدا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وانتهاكا لاتفاقية فصل القوات بين الجانبين، التي أقرها مجلس الأمن من خلال قراره ٣٥٠ (١٩٧٤).

ونرحب في هذا الصدد، بالبيان الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في نفس اليوم، والذي شجب فيه بقوة الهجمة الجوية الإسرائيلية على الأراضي السورية، وأعرب عن قلقه بشكل خاص من أن هذا التصعيد الإضافي لوضع يتسم أصلا بالتوتر والصعوبة، يحمل احتمالات توسيع النزاعات في الشرق الأوسط ويهدد السلم والأمن الإقليميين.

وليس من المستغرب أن يشير تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة إلى أن ”الهدف النهائي لعملية السلام برمتها يبقى متمثلا في التوصل إلى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط، بما في ذلك المسار الإسرائيلي - السوري، والمسار الإسرائيلي - اللبناني، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقا، ثم مبادرة السلام التي أيدها مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية.

نحن محكومون بالأمل، وعلينا أن نتحمل مسؤولياتنا جميعا بشجاعة، لأن ما يواجه عالمنا من تحديات كبيرة للأسس التي قامت عليها منظومة الأمن والسلم الدوليين يحتاج إلى تضافر جهود مخلصة وإرادة صلبة من قادة وزعماء العالم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن الألفية، ”ما زال مصدر القوة الرئيسي للأمم المتحدة هو ما تمثله من شرعية تستند إلى مبادئ القانون الدولي الراسخة وليس هناك من بديل عن هذه الشرعية، ومن الضروري أن يتوافق التصريف الفعلي للشؤون الدولية مع هذه المبادئ“. ونتفق مع الأمين العام على أن قدرة مجلس الأمن على حشد أكبر قدر ممكن من الدعم لقراراته وإجراءاته ستتعزز إذا ما نظر إليها على أنها تمثل المجتمع الدولي على نطاق واسع. ومن

الأهمية بمكان تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية. وأخيرا، وكما جاء في تقرير الأمين العام عن الألفية، فإن الميثاق يبقى الأساس الذي لا غنى عنه في إضفاء الشرعية على أي عمل على الصعيد الدولي.

السيدة كوركري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): مناقشة اليوم هي بمثابة تطبيق لمبدأ التبسيط. وسنتناول في آن واحد تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة وتقريره عن متابعة نتائج قمة الألفية. فالتقريران مترابطان بشكل وثيق. ويتطرق الأمين العام عنان في تقريريه هذين إلى كيفية استعادة الأمم المتحدة ''ثقة الدول والرأي العام العالمي''، ويبين ''قدرتها على معالجة أصعب القضايا ... بفعالية'' (A/58/323، الفقرة ١٣).

إن وفد الولايات المتحدة استمع باهتمام، مع آخرين، إلى خطاب الأمين العام، وإلى ''تقريره إلى أصحاب المصلحة'' المقدم في ٢٣ أيلول/سبتمبر. بعد ذلك قال الرئيس جورج دبليو بوش في هذه القاعة إن الولايات المتحدة ''بوصفها طرفا أصليا وقّع على ميثاق الأمم المتحدة ... ملتزمة بالأمم المتحدة، ونحن نبين هذا الالتزام بالعمل على الوفاء بمقاصد الأمم المتحدة المعلنة وبإعطاء معنى لمثلها العليا (A/58/PV.7).

إن هذا الالتزام يتبين من خلال عملنا مع الأمانة العامة والدول الأعضاء الأخرى في زيادة فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وخضوعها للمساءلة. وقد كانت الولايات المتحدة بين الدول السباقة إلى الدعوة إلى إصلاح إدارة الأمم المتحدة بما يشمل العمل من أجل تنفيذ نظام للميزانية يقوم على النتائج والإلغاء التدريجي للبرامج المتكررة والمتقادمة. هذا هو السبيل الوحيد إلى تمكين الأمم المتحدة من أن تفي بأولويات الدول الأعضاء والولايات الصادرة عنها. ويبرز تقرير الأمين العام، بل وأداء المنظمة، العديد من هذه الإصلاحات بشكل إيجابي. وينبغي لهذه التغييرات الجارية في المنظمة أن تبعث على تفاؤل الدول الأعضاء.

إن الولايات المتحدة تؤيد جعل الأمم المتحدة محفلا أكثر فعالية وكفاءة وخضوعا للمحاسبة. ونحن نعمل مع زملائنا على إعادة النظر في دور الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها، وخصوصا في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ويكمن أحد السبل إلى تحقيق ذلك في التنفيذ الرشيد للقرار ٢٧٠/٥٧ المتعلق بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومتابعتها. إن مصداقية هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة قد تتعرض للانهيار إن لم يتم إدماج نتائج هذه المؤتمرات والقمم بالكامل في عمل الأمم المتحدة.

ويسلط الأمين العام الضوء على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في معالجة الفقر المدقع على المستويات العالمي والإقليمي والقطري، ويبلغنا بإحراز ''تقدم جيد'' على صعيد منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة، في تحقيق ''تماسك أكبر في سياساتها وبرامجها'' و ''تحسين فعاليتها وأثر الدعم المقدم لها على المستوى القطري'' (A/58/1، الفقرة ١٠٦).

وإننا نرحب بوجه خاص بمبادرة الأمين العام بإنشاء لجنة للقطاع الخاص والتنمية وظيفتها وضع توصيات استراتيجية عن كيفية النهوض بقطاع خاص متين وأصيل في البلدان النامية. إن مكتب تمويل التنمية المنشأ حديثا بالأمانة العامة سيكون له دور هام يؤديه في النهوض بالأنشطة التي ستسرع عملية تنفيذ توافق مونتيري وإدماج نتائج مؤتمر مونتيري الذي شكل اختراقا في عمل الأمم المتحدة. وهذا العام، ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لمكتب الأنشطة الداعمة لتوافق مونتيري.

وترحب الولايات المتحدة بما بذله الأمين العام من دعم وطاقة في إعادة توجيه عمل المنظمة المتعلق بالتنمية المستدامة باتجاه التنفيذ والتحرك. وقد دشنت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في العام المنصرم مرحلة جديدة في مسعانا المشترك إلى تحويل الأقوال والعهود إلى أفعال ملموسة تحدث فارقا في مجريات الأمور. ولهذه الغاية، نرحب بالاستكمال الذي قدمه الأمين العام وذكر فيه أن المنظمة تعكف حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على آلياتها الخاصة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمتابعة تلك القمة العالمية على نطاق المنظومة بأسرها وعلى كامل نطاق القضايا المطروحة. وتتسم بأهمية حاسمة كفالة مواءمة عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة وتركيز مهاراتها وخبراتها التكميلية على التنفيذ.

إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة تصميم الأمين العام على زيادة فعالية وإنتاجية أنشطة الأمم المتحدة لدعم التنمية في أفريقيا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المستكمل عن الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). والولايات المتحدة تساند مساندة كاملة تلك المبادرة التي وضعها أفارقة من أجل أفريقيا، استرشادا بمبادئ الحكم الرشيد والأسواق المفتوحة واحترام الحريات الأساسية.

إن نهج الشراكة الجديدة ينسجم وتوافق مونتيري وإعلان الألفية والقمة العالمية للتنمية المستدامة. إنه نهج يعتمد على الإجراءات الملموسة المتخذة على مستوى البلد والمنطقة دون الإقليمية. وإن المبادرات التي تنفذها الولايات المتحدة دعما للسلام والديمقراطية والرخاء في أفريقيا، بما في ذلك حساب تحدي الألفية، وخطة الولايات المتحدة للطوارئ وللإغاثة من مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز ومبادرة التعليم في أفريقيا وقانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، إنما تستهدف كلها مساعدة الأمم الأفريقية التي تساعد نفسها.

إننا نشاطر الأمين العام رأيه حيال أهمية المساعدة الغذائية المقدمة لأفريقيا، ونحن بصدد اتخاذ تدابير بالغة الأهمية لتلبية الاحتياجات ذات الصلة. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع برنامج الأغذية العالمي وغيره من أجل توفير مساعدة طارئة ملموسة لأفريقيا تساهم في معالجة الأزمات الغذائية. وفي عام ٢٠٠٣، سوف نقدم مبلغ ١,٤ بليون دولار في إطار المعونة الغذائية الطارئة العالمية. أما صندوق المجاعة، وهو مبادرة رئاسية جديدة، فسوف يتيح مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للتحرك السريع في مواجهة الأزمات الغذائية.

ويمثل إعلان الألفية الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي في تلبية الاحتياجات العاجلة لمكافحة الفقر. والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في إعلان الألفية تشكل أهدافا واضحة ومحددة زمنيا. والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يتوقف على شراكة تركز فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على النتائج الإيجابية. وقد اتفق زعماؤنا في مونتيري، بالمكسيك، العام الماضي، خلال مؤتمر التمويل والتنمية، على إطار هذه الشراكة.

إن توافق مونتيري يوفر لنا إطارا عمليا للسعي إلى تفعيل التنمية وتنفيذ بنود جدول الأعمال الطموح المبين في إعلان الألفية. وهو يشاطر نفس نصوص الإعلان المتعلق بالألفية: الحرية السياسية والاقتصادية، والحكم الرشيد والمؤسسات، وتعزيز قدرة البشر من خلال تحسين حالتهم الصحية والتعليمية، والتشجيع على النمو من خلال التجارة الحرة والمشاريع الخاصة.

لقد شدد الأمين العام في تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية على أهمية المتابعة والإرادة السياسية. وإننا نشاطر الأمين العام هذا الرأي. فعلى نحو ما ذكره الرئيس بوش في

٢٣ أيلول/سبتمبر: ”لن تحظى نوايانا الحسنة بالمصداقية إلا إذا حققنا نتائج جيدة“ (A/58/PV.7، ص ١٦). والولايات المتحدة مستمرة في الالتزام بتعهداتها واتخاذ إجراءات بهذا الشأن. وإننا نعمل على تعميق شراكتنا مع البلدان الملتزمة بالحكم الرشيد، وبالاستثمار في شعوبها وبالأسواق الحرة. و ”حساب تحدي الألفية“ الذي يبلغ ٥ بلايين دولار، والمستند إلى مبادئ المساءلة والمكافأة والذي يؤكد أن المسؤولية عن التنمية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، سيزيد المساعدة الإنمائية الأساسية بنسبة ٥٠ في المائة خلال الثلاثة أعوام القادمة، مما تنجم عنه زيادة سنوية تبلغ أكثر من ٥ بلايين دولار على المستويات الحالية في العام المالي ٢٠٠٦.

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كياو تينت سوي (ميانمار).

وبالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن خطة الرئيس بوش الطارئة لمكافحة الإيدز التي تبلغ كلفتها ١٥ بليون دولار موجهة إلى ١٤ من البلدان الأكثر تضررا في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. والمياه مجال آخر تصدرته الولايات المتحدة لإحراز نتائج جيدة: في مبادرة الولايات المتحدة لتوفير المياه للفقراء، اقترحت الولايات المتحدة التزامات بتمويل إجمالي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ يبلغ ٥١٠ مليون دولار لإمدادات المياه والتصحاح والخدمات الصحية وما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار لتعزيز تحسين إدارة مستجمعات المياه.

إننا نؤيد تأييدا قويا تركيز الأمين العام على المرأة في صنع القرار السياسي. وكما لاحظ، ”لا تزال المرأة في العديد من بقاع العالم مستبعدة من اتخاذ القرار على جميع مستويات الحكومة، أو أنها تمنح تمثيلا رمزيا“ (A/58/323، الفقرة ٨٣). وفي مسعى للتصدي لهذا الاستبعاد الخطير، ستتقدم الولايات المتحدة بمشروع قرار بشأن المرأة والمشاركة السياسية في هذه الدورة للجمعية العامة.

وشدد بيان الرئيس بوش للجمعية العامة قبل أسبوعين (انظر A/58/PV.7) على التزام الولايات المتحدة بإنهاء آفة الاتجار بالبشر واهتمامنا القوي بالعمل مع البلدان الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة من أجل تلك الغاية. وتشمل جهودنا إعداد تقرير سنوي عن الاتجار بالبشر فضلا عن برامج عديدة لمساعدة البلدان الأخرى في المكافحة لإنهاء مظهر العبودية المأسوي المعاصر هذا. وتهدف جهودنا الخاصة إلى مقاضاة المتجرين وحماية الضحايا ومنع ارتكاب الجرائم داخل الوطن ومساعدة البلدان الأخرى الملتزمة بالقيام بنفس العمل. وسنتطلع إلى الفرص لتعزيز أهدافنا المشتركة في هذه الهيئة.

وقد مهد الأمين العام كوفي عنان الطريق لكي تجري الجمعية المزيد من المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها. وأكد على نحو صائب حاجة الأمم المتحدة وهيئاتها إلى تحقيق أغراضها الأصلية والمقصودة بصورة أفضل. فهو، على سبيل المثال، يذكرنا - ونحن نوافقه تماما - بأنه في مجال حقوق الإنسان، ينبغي للدول الأعضاء أن تدرك تماما أن العضوية في لجنة حقوق الإنسان ”تنطوي على مسؤوليات، فضلا عن امتيازات“ (المصدر نفسه، الفقرة ٧٨).

وطرح الأمين العام أيضا عددا من الأسئلة الهامة والصعبة التي تحتاج أن تتناولها الدول الأعضاء بصورة جادة في العام المقبل. وتمثل تعليقاتنا على هذا الموضوع جزءا من مناقشة أوسع ودعوة إلى العمل، سيستمران لاحقا في هذا الشهر حينما ننظر في اقتراحات إصلاح الأمم المتحدة بالتفصيل، وخلال عمل اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية (A/58/323) تقرير جوهري بقدر ما هو جريء فبالنسبة للمضمون، طرح الأمين العام قضايا انتشار أسلحة التدمير الشامل وخطر الإرهاب والحاجة إلى معايير لاستخدام القوة الوقائية وضرورة موازنة ردنا على التهديدات الصعبة والهيِّنة التي يواجهها العالم اليوم. وبالنسبة للمنظمة، فقد تحدانا الأمين العام بشأن كفاية النظام الحكومي الدولي لمعالجة جدول الأعمال العالمي اليوم.

وتؤيد هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلت به إيطاليا. وأوضح الاتحاد الأوروبي أنه على استعداد للمشاركة في الطائفة الكاملة من المسائل التي طرحها الأمين العام علينا، نحن الدول الأعضاء. ونأخذ الكلمة لنتشاطر أفكارنا بشأن ثلاث مسائل محددة: ألا وهي المزالق، والتوقيت، والترتيب الزمني.

فبالنسبة للمزالق، أوضحت المناقشة العامة أن هناك زخما وإحساسا بإلحاح الأمر. هل ستستمر قوة الدفع للإصلاح هذه في الأشهر المقبلة؟ اسمحوا لي أن أذكر ثلاثة مزالق محتملة من شأنها أن تعيق جهودنا. أولا، دعانا الأمين العام إلى مناقشة مجموعة من المواضيع في وقت واحد. وهنا نجازف بأن يكون التقدم المحرز في أحد المجالات متوقفا على التقدم في مجالات أخرى. وينبغي ألا ندع ذلك يحصل. نحن مدعوون إلى لعبات شطرنج متزامنة؛ ويتعين علينا أن نحرك القطع على كل الألواح في لعبة واحدة.

ثانيا، تستلزم أهمية الأمر الإبداع والسرعة؛ وهي تقتضي الخروج من أنماطنا المألوفة للسلوك هنا في نيويورك. وإذا سمحنا لردود الفعل القديمة بالتسلل، سنجد أنفسنا منغلقين في التبادل المألوف للحجج بين المجموعات الإقليمية. وذلك سيسلب الروح من المناقشة – وسيتبدد الإحساس بالزخم والأهمية. وإذا أصبح ذلك السيناريو واقعا، سنخسر جميعنا.

ثالثا، لا يمكن لفريق الأشخاص البارزين بأي حال من الأحوال أن يقدم ذريعة للبقية منا لنسترخي وننتظر. وسنخسر وقتا قيما إذا انتظرنا الأمين العام ليقدم تقريرا عن عمل الفريق. فذلك سيعني عمليا تأجيل الإصلاح إلى الدورة القادمة للجمعية العامة. ويمكن لعمل الفريق ولعملنا هنا في نيويورك أن يتعايشا بسرور. وفي الواقع إنني أتوقع أن تكمل الممارستان إحداهما الأخرى بدلا من أن تتنافسا.

إن التوقيت أمر أساسي. وللزخم، بحكم تعريفه، فترة صلاحية محدودة. ولن تكون نافذة الفرصة لتشكيل الأمم المتحدة بغية الوفاء باحتياجاتنا الراهنة فرصة مفتوحة إلى الأبد. وإذا ما نظرنا إلى الأمام، يبرز أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ كموعد نهائي طبيعي لعملنا. ويمكن أن يجمع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بين التنمية وتمويل التنمية والأمن وحقوق الإنسان وكفاية المؤسسات المتعددة الأطراف. ويمكن أن يعني أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إعادة تقييم شاملة حقا للنظام المتعدد الأطراف تليق بالروح المتفائلة والطموحة لمؤتمر قمة الألفية، الذي سيكون قد مضت عليه حينئذ ٥ أعوام.

وإذا كان التوقيت أساسيا، بالتالي يكون الترتيب الزمني في عملنا أكثر أهمية. وإذا قبلنا أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بوصفه معلما حاسما، فسيكون لدينا تحت تصرفنا دورتان للجمعية العامة لإنجاز العمل. وبالاستدلال العكسي ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يبدو محتملا أن تكرس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة لإجراء مناقشات بشأن اقتراحات الأمين العام مع تقرير الفريق بوصفه أحد المدخلات.

وسيتعين علينا أن نستعد لذلك، بمعنى أنه يتعين علينا أن نتفحص وأن نناقش وأن نعرب عن أفكارنا، في إطار

المجموعات الإقليمية وفيما بينها. ولكي يحصل ذلك، ينبغي أن ننظر في إيجاد صيغ غير عادية لمداولاتنا، على سبيل المثال إنشاء موائد مستديرة شاملة للمجموعات. ومن الواضح، نظرا لجدول أعمالنا المزدحم في الأشهر الثلاثة المقبلة، أنه ينبغي للجزء الرئيسي من هذا العمل الاستكشافي أن يحصل في النصف الثاني من هذه الدورة أي في الجزء الأول من عام ٢٠٠٤.

وإذ لا أزال أستدل باتجاه عكسي، أصل الآن إلى ما يمكن أن نناقشه في الوقت الراهن. في الأشهر الثلاثة المقبلة، تبرز ثلاثة بنود مدرجة في جدول أعمالنا بشأن ما يمكن أن نظهر فيه إرادتنا الحقيقية لتحسين المنظومة: الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية، والميزانية وتنشيط الجمعية العامة.

فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية، سيكون علينا أن نبدأ العمل استعدادا لمناسبة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالميزانية، سيكون علينا أن نتفق على عملية ميزنة أكثر ترشيدا، توجه الأموال إلى الأولويات وتبتعد عن الإدارة الجزئية التي تركز على المدخلات من قبل الدول الأعضاء. وأوصي بشدة بأن يهتم الممثلون الدائمون اهتماما شخصيا بتلك المناقشة الهامة. وفيما يتعلق بتنشيط الجمعية العامة، سيكون علينا أن نركز على مسائل محددة يمكن إحراز تقدم بشأنها. وتتمثل اقتراحاتنا في دعم مكتب الرئيس، وتنشيط مكتب الجمعية، وإعادة هيكلة جدول أعمال الجمعية العامة، ودور وأثر القرارات وتنظيم أعمال اللجان الرئيسية. وسنعود إلى هذه المسائل في نهاية هذا الشهر.

أنا أعلم أن هذا الجدول الزمني طموح. وأدرك تماما أن الطموح يمكن أن يقابل أحيانا بسخرية، لكني أيضا أعتقد أن السخرية أدنى مستويات النشاط الفكري. والحساب البسيط يبين أننا، إذا جمعنا كل البعثات معا نجد أن تحت تصرفنا حوالي ٣ ٠٠٠ كيلوغراما من العقول. فلنجعلها تعمل بأقصى طاقتها لمصلحة الأمم المتحدة ، وبالتالي لمصلحة: ''نحن الشعوب''، التي نمثلها.

السيد نغو دوك ثانغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين، وأعرب عن اتفاقي مع كثير مما ورد في تحليله. إن خدمته المتفانية للمنظمة تستحق أسمى تقديرنا.

كما لاحظ الأمين العام بحق، كان العام الماضي فعلا عاما شاقا للأمم المتحدة. وبالفعل، ظهرت تحديات قديمة وجديدة ذات حجم وتعقد لم يسبق لهما مثيل. وبينما لا يزال الفقر والظلم مستمرين، فإن الأحداث التي وقعت خلال العام – مثل الحرب في العراق، والعنف المتزايد في الشرق الأوسط وانتشار الإرهاب – ألقت بظلال داكنة على جوانب الحياة الدولية المختلفة، وعلى عمل المنظمة.

وبالنظر إلى تلك التحديات، فإن الطريق الوحيد الذي أمامنا هو أن تعمل الدول معا في شراكة وعلى أساس مبادئ الميثاق والقانون الدولي. وهذا يتطلب منا أن نعمل بمزيد من الجهد من أجل بناء علاقات دولية صحية ومنصفة. وتشاطر فييت نام بشكل كامل في هذا الاقتناع، وتعتز بمبادئ احترام الاستقلال الوطني للدول، وسيادتها، ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لا يزال السلم والتنمية مهمتينا الأوليين اليوم. وقد تطلبت منا التطورات الأخيرة أن نركز اهتمامنا على العمل للحفاظ على السلام العالمي، ومكافحة الإرهاب وحل الصراعات. إلا أنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومن أجل القضاء على الفقر.

في المناخ التجاري الدولي الراهن، من الواضح أن البلدان النامية ستكون دائما أكثر حرمانا. فعلى وجه

الخصوص، لا تزال التدابير الحمائية، بما في ذلك الأشكال غير التجارية باسم مناهضة الإغراق، مفروضة لمنع منتجات البلدان النامية من دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو. وهذه الحالة يجب أن تصحح عن طريق بناء نظام تجاري ومالي عالمي مفتوح وأكثر ديمقراطية، من شأنه أن يضمن ظروفا مواتية للبلدان النامية. ونأمل أن يراعي الحوار الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية الذي سيعقد في نهاية هذا الشهر هذه الأولويات على النحو الواجب.

لا تزال الأهداف التي وضعها مؤتمر قمة الألفية أولوياتنا المشتركة منذ بدايتها. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته المنظمة والجهود التي يبذلها الأمين العام لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وحقيقة الأمر أننا بعيدون جدا من الوفاء بالاحتياجات والتوقعات المشتركة.

لذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل أكثر فعالية وبطريقة عملية للتعجيل بتحقيق تلك الأهداف. وهذا سيتطلب أمما متحدة أكثر فعالية وديمقراطية . ولهذا، نؤيد الجهود المستمرة في سبيل تحقيق تلك الغايات. ونرحب أيضا، في هذا الشأن، بقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق رفيع المستوى للنظر في المقترحات الخاصة بتعزيز المنظمة.

وينبغي أن توجه مبادئ الميثاق إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذه الممارسة، من المحتم ضمان أن تتولى الجمعية العامة سلطاتها ودورها السياسي الرسمي، باعتبارها الهيئة التمثيلية العالمية، وأن يمارس مجلس الأمن بشكل فعال وظائفه وولاياته بطريقة تعكس حقا الإرادة المشتركة لأعضاء المنظمة.

إن حل المسائل العالمية اليوم يتطلب جهود كل الدول مجتمعة. وتبرز الآن رسالة هامة من المناقشة العامة لهذه الجمعية، هي الالتزام المتجدد بالتعددية. وفي هذا السياق، من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في مجالات السلم والتنمية وبناء علاقات دولية صحية ومنصفة.

السيد دي سانتا كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): تؤيد البرتغال تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن متابعة مؤتمر قمة الألفية، وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ونحن نؤيد، بشكل خاص، مطالبته الدول الأعضاء بإبداء الإرادة السياسية، والواقعية والقدرة على التصور في إصلاح الأمم المتحدة.

ونرحب باقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة كخطوة هامة نحو التغلب على الصعوبات التي لا نزال نواجهها في إصلاح هذه المنظمة. ومع ذلك، كما قال ممثل إيطاليا

> ”يجب ألا نؤجل عمل اليوم إلى الغد. ويجب أن ندفع إلى الأمام العمل بشأن الإصلاح هذا العام“. (A/58/PV.23)

إن البعد الهائل للتدابير التي ينبغي اعتمادها والمستويات المختلفة التي تتطلب العمل، تجعل من المستصوب المضي إلى الأمام بأسرع وقت ممكن في تلك المجالات التي يكون فيها الإصلاح أكثر ضرورة وإلحاحا.

كما يؤكد بيان الاتحاد الأوروبي ، أن إحدى أولوياتنا النظر في كيفية تحسين التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز فعالية الأمم المتحدة.

من المتوقع في الميثاق أن يكون التعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة أسلوباً ضرورياً لتحقيق الأهداف المشتركة. وما فتئ الأمين العام يشدد على ضرورة تحسين تماسك المنظومة، وبالتالي تحويلها إلى آلية للمجتمع الدولي أكثر فعالية.

وأحد المجالات التي نحن في أمس الحاجة إلى التعاون فيها ميدان منع نشوب الصراعات. فمنع نشوب الصراعات أحد الالتزامات الرئيسية التي نص عليها الميثاق. ويجب أن نعي تماماً أن فائدة الأمم المتحدة سيحكم عليها دائماً من حيث قدرة المنظمة على تجنب حدوث الصراعات ومعالجتها.

ونحن نرى أن لمنع نشوب الصراعات ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: الأمن وبناء المؤسسات والتنمية. وهذه الأبعاد الثلاثة متشابكة جداً؛ وفشل أحدها يعرض البعدين الآخرين للخطر.

ومجلس الأمن، بالإضافة إلى الجهود المستمرة التي يبذلها في ميدان الأمن وحفظ السلام، قد اعتبر في الآونة الأخيرة، في إطار المناقشة التي شجعتها الرئاسة البريطانية، أن العدالة وسيادة القانون عنصران ضروريان لبناء الأمة وبناء الدولة، واستَطلَع سُبل زيادة التشديد على ذلك البعد. وما فتئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره يحاول معالجة عنصر التنمية المتمثل في منع نشوب الصراعات، من خلال إنشاء أفرقة عمل مخصصة تُعنى ببلدان معينة. وينبغي أن نشجع هذه الاتجاهات الإيجابية وأن نحاول اتخاذ مزيد من الخطوات في نفس الاتجاه.

قال وزير خارجية بلدي في بيانه أمام الجمعية العامة (انظر A/58/PV.8) إنه يوجد مبرر قوي لإنشاء آلية مؤسسية جديدة: لجنة جديدة تناط بها ولاية مراقبة قضايا منع نشوب الصراعات بصورة روتينية وتشجيع تهيئة الظروف الملائمة للسلام والتنمية. وبالإضافة إلى مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللذين سيحتفظ كل منهما بمجالات اختصاصه، وبموجب تفويض منهما، تستطيع هذه اللجنة تحديد أكثر الاحتياجات إلحاحاً ومعالجتها. وبالنسبة للبلدان المعرضة للخطر – وهي البلدان التي تمر بحالة ما بعد الصراع – وكذلك في حالات أخرى محددة بوضوح، ستضع اللجنة استراتيجيات متكاملة تجمع بين أهداف الأمن وتعزيز المؤسسات في ميادين العدالة والإدارة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتهيئة الظروف للتنمية، من الواضح أن اللجنة ستحتاج إلى صلة وثيقة بمؤسسات بريتون وودز ووكالات الأمم المتحدة. وسيتاح قدر أكبر من المساعدة الدولية ومساعدة المانحين إذا اعتُمدت استراتيجية متكاملة بذلك النوع من الدعم. وبالنسبة لميزانية الأمم المتحدة، نعتقد أن الموارد الموجودة ينبغي أن تكون كافية لتغطية عمل هذه اللجنة.

أعتقد أنه ينبغي أن ينظر في هذا الاقتراح وأن يناقش في سياق تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة وتقريره عن تنفيذ أهداف الألفية. فهو يعالج ما نعتقد أنه حاجة محسوسة على نطاق واسع، ويقترح آلية من شأنها أن تكون مفيدة للغاية.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): ألقت أحداث العام الماضي بظلال من الشك على الالتزام الذي قُطع في إعلان الألفية بتشاطر مسؤولية معالجة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين باللجوء إلى الآلية المتعددة الأطراف التي تجسدها هذه المنظمة.

وأدى ذلك إلى انقسام عميق في صف المجتمع الدولي وأثار أسئلة جديدة بشأن إجراءات الأمم المتحدة والمبادئ التي أُسست عليها هذه المنظمة. وهذا يجبرنا على التفكير بإخلاص وعمق في مستقبل التعددية ونظام الأمن الجماعي. ويجب أن يعكس هذا المفهوم توافق الآراء العالمي فيما يتعلق بالأخطار الرئيسية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وكذلك الأساليب المناسبة للتصدي لها.

الشرط الذي لا غنى عنه هو أنه يجب على الدول، في سعيها إلى تحقيق مصالحها الوطنية، أن تحترم الحقائق العالمية وأن تأخذ في الحسبان احتياجات الآخرين. وما لم نجد استجابة جماعية للمشاكل الجماعية، فإننا لن نتمكن من استعادة ثقة الدول والرأي العام العالمي في هذه المنظمة. والشرعية التي تضفيها الأمم المتحدة هي مصدر قوتها الرئيسي. بيد أن تلك الشرعية يجب أن تستكمل بالبرهان الواضح على أننا نستطيع مجتمعين أن نعالج بفعالية معظم القضايا الصعبة وأنه يمكن حل المسائل الدولية على أفضل وجه إذا عملنا مجتمعين وليس باتخاذ إجراءات أحادية.

بعد الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أظهرت الأمم المتحدة أنها قادرة على العمل بسرعة لإنشاء آليات جماعية لمكافحة الإرهاب. وفي ميدان حفظ السلام وبناء السلام أيضاً، أصبح واضحاً أنه يمكن بفعالية إنجاز المهام المعقدة ومواجهة التحدي المتمثل في تثبيت حالات الصراع ومساعدة المجتمعات التي دمرتها الحروب في انتقالها إلى السلام والديمقراطية. ومثال تيمور – ليشتي مهم بشكل خاص في هذا الصدد، شأنه في ذلك شأن حالة كوسوفو وسيراليون، من بين حالات أخرى.

وفي هذا الميدان وميادين أخرى، تستطيع الأمم المتحدة أن تقدم إسهامات كبيرة، وقد أظهرت قدرتها على التكيّف. وعلى سبيل المثال، ثبت أثناء السنوات القليلة الماضية، في حالات معينة، أن من الضروري تحقيق السلام وتثبيت الحالة قبل أن يتسنى إرسال بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وفي هذه الحالات، كان نشر القوات المتعددة الجنسيات هو الآلية المناسبة، كما في حالة تيمور – ليشتي وأفغانستان وكوت ديفوار وبونيا وفي أماكن أخرى من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا. ونشكر البلدان والمنظمات، التي قادت هذه الجهود، على تضامنها واهتمامها بصون السلام في هذه الحالات.

بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، نتفق مع الأمين العام على أن من الضروري تعزيز واستكمال النظم الموجودة. ونحن نرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن توسع عملها في هذا الميدان وأن تعتمد التدابير الضرورية لمنع انتشار هذه الأسلحة باعتماد تدابير واضحة تُبيّن العواقب المترتبة على عدم الامتثال. وكما بينت التجربة، يمكن وينبغي تنفيذ هذه الإجراءات بفعالية في إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف. ونحن نقدر عمل الأمين العام الذي وفر تقريره في إطار هذا البند زخماً في مجال منع نشوب الصراعات.

وقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخراً القرار ٣٣٧/٥٧، بهدف إدراج هذا الموضوع في أي عمل في المستقبل، ويدعو القرار الدول والمناطق الإقليمية إلى وضع استراتيجيات في هذا المجال. ويجب استمرار وزيادة الأنشطة التي تهدف إلى إيجاد ثقافة لمنع نشوب الصراعات على نحو منظم من خلال نظام يطبق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن التثبيط والغضب الكبيرين اللذين شعرنا بهما جميعا نتيجة للهجوم الذي وقع في بغداد يذكراننا بالحاجة الملحة إلى تعزيز كل ما يتعلق بأمن العاملين في الأمم المتحدة، بأكبر قدر ممكن. وهذا الأمن يتطلب اتخاذ تدابير عملية والقضاء على الإفلات الواسع من العقاب الذي لا يزال يتمتع به المجرمون. لذلك نتمنى لو أن الأمين العام، بعد أن أعرب عن سخطه القوي على الهجوم في الفقرة ٣ من تقريره عن أعمال المنظمة، أشار أيضا إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز العملية الحالية التي تهدف إلى توسيع تنفيذ اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وينبغي أن أضيف إلى ذلك شاغل قديم للأرجنتين وقد أعربنا عنه عند ترؤسنا مجلس الأمن في شباط/فبراير من عام ٢٠٠٠.

ومن المشجع أيضا أنه بدأ إدراج مبادئ حماية المدنيين في ولايات عدد من بعثات حفظ السلام الأخيرة، ونحن نؤيد عمل الأمين العام لتنظيم حلقات عمل إقليمية لدراسة التحديات في مجال العمل الإنساني، تلك الحلقات التي تهدف إلى تشكيل منظور إقليمي بشأن حماية المدنيين.

وثمة مجال كان فيه عمل الأمم المتحدة بارزا، وهو الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (القرار ١٩٩/٥٧، المرفق)، وبدأت المحكمة الجنائية الدولية أعمالها منذ بضعة أشهر. ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حققنا تقدما في وضع نظام يدافع عن كرامة الإنسان ويرفع الحصانة عن أولئك الذين ينتهكونها.

وبالرغم من ذلك، ما زالت هناك انقسامات وتناقضات في التنفيذ الكامل لتلك المعايير وسوء فهم مفاده أنه ستكون هناك محاولة من خلال الأمم المتحدة لتُفرض على مختلف الدول، قيم غريبة على ثقافتها وتقاليدها ووضعها. في الحقيقة، ينبغي لنا أن نعترف بأن هناك معايير أساسية عالمية ملزمة لنا جميعا لأنها تتعلق بحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، ولأن السلم والأمن اللذين يهمان الجميع يعتمدان على تلك المعايير. ولهذا، فإن من الممارسة السلبية جدا التجمع في كتل لتجنب مواجهة الحقائق الساطعة أو تأكيد مبدأ السيادة غير المحدودة لتجنب الوفاء بالتعهدات التي تم الالتزام بها أمام المجتمع الدولي. لذلك نحن نؤيد عملية استعراض أساليب عمل لجنة حقوق الإنسان من أجل الحد من تسييسها وتمكينها من التركيز على مهمتها الرئيسية وهي التعزيز والحماية الحقيقيان لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ويرتبط ذلك الموضوع، بصورة وثيقة، بمسألة الديمقراطية التي هي – كما ذكر الأمين العام – حق من حقوق الإنسان وارد ضمنا في المادة ٢١ من الإعلان العالمي. إن القبول العالمي المتزايد للنموذج الديمقراطي من أهم إنجازات العقود الأخيرة، بالرغم من أن بعض البلدان لا تزال تقاومه بحجة وجود أنواع مختلفة من النظم. نحن نعلم أن الديمقراطية – مهما كانت خصائصها – لا توجد إلا حيث تكون هناك تعددية في الآراء والأحزاب السياسية واحترام للحقوق والضمانات المتعارف عليها دوليا ولدساتير البلدان الديمقراطية بما لا يقبل الشك، وحيث تأتي السلطة من ممارسة التصويت الحر من قبل جميع المواطنين. وبطبيعة الحال، يتعرض العديد من الديمقراطيات للضعف بسبب الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وبسبب سوء نوعية قادتها وفسادهم، ولا يمكن حل ذلك إلا بمزيد من مشاركة المجتمع في عملية صنع القرار، وليس بتقليلها.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام في مجال المساعدة الانتخابية، يضمانها، في حالات عديدة، ألا يكون هناك إحساس بالإحباط ناجما عن تجربة انتخابية غير شرعية، تؤدي إلى نتائج وخيمة للعملية السياسية. وذلك جانب يتطلب مراقبة مستمرة ودعما أكبر من المجتمع الدولي.

إن التهديدات الملحّة للأمن العالمي يجب ألا تصرف انتباهنا عن العمل الضروري في مجال التنمية. ونتفق مع الأمين العام على أن هناك حاليا فجوة كبيرة بين الخطابة عن الإدماج وحقيقة الإقصاء. وكما ذكر رئيس بلدي، نيستور كيرشنير، في بيانه أمام الجمعية العامة منذ بضعة أيام،

”فالنهوض بالتنمية ... لم يعد قضية ضمير اجتماعي فحسب بالنسبة للدول المهمة. بل مسألة تؤثر على وضعها وأمنها“. (A/58/PV.11، ص ٩).

تؤيد الأرجنتين إجراءات المنظمة لمتابعة نتائج مؤتمرات التنمية الرئيسية. ومع ذلك، كما يمكن أن نرى في أحدث تقرير للأمين العام بشأن متابعة مؤتمر قمة مونتيري (A/58/216)، لا تتوافق جهود البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية سليمة على مستوى الاقتصاد الكلي مع موقف البلدان المتقدمة النمو كما ظهر في الاجتماع الأخير لمنظمة التجارة العالمية في كانكون. وفي ذلك الصدد، نشارك في تأكيد الأهمية الحيوية لإجراء جولة ناجحة من المحادثات التجارية الدولية في إنعاش الاقتصاد وفي تعزيز عملية التنمية، مما يمكّن بلداننا من النمو على أساس الموارد الحقيقية الناشئة من ميزاتها المقارنة. ونعتبر أن استعراض التقدم في تنفيذ تعهدات إعلان الألفية كما هو متوخى للعام ٢٠٠٥، قد يمكّننا من إجراء تقييم واسع، في مناسبة رفيعة المستوى للتقدم المحرز في عملية المؤتمرات الرئيسية المعقودة في التسعينات.

ويبدي الأمين العام في تقريره عن متابعة مؤتمر الألفية (A/58/323) ملاحظات مهمة جدا بشأن الحاجة إلى تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف وإجراء استعراض شامل لهياكلها الحالية. إن حكومتي تؤيد هذه الجهود لبناء منظمة أكثر فعالية وشفافية. وإعادة تنشيط الجمعية العامة مسألة أساسية للتغيرات المطلوبة، ونؤكد للرئيس تعاوننا من أجل تحقيق تقدم مهم في عملنا هذا العام.

ونحن نؤيد أيضا إصلاح مجلس الأمن، ولكن ينبغي لنا أن نذكر هنا، بشكل لا لبس فيه، أن هذا الإصلاح يجب ألا يحدث إلا على أساس توافق الآراء والديمقراطية. إنها ليست مسألة زيادة عدد البلدان التي تتمتع بامتياز المقاعد الدائمة، وقد كان ذلك بحد ذاته أمرا شاذا في نشأة المنظمة، وتكراره سيكون خطأ من ناحية الكفاءة. على العكس من ذلك، ينبغي أن نزيد عدد الأعضاء غير الدائمين من جميع المناطق لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا ولتعزيز شرعية قراراته بتقييد حق النقض ووضع إجراءات تهدف إلى زيادة الشفافية.

والأرجنتين بصفتها بلدا مؤسسا للأمم المتحدة وعلى الرغم من حالات الصعود والهبوط في تاريخها الوطني، أظهرت دائما التزاما بقضية المنظمة. وننتهز هذه الفرصة لنعيد تأكيد رغبتنا في المساهمة في عملية الإصلاح هذه بهدف الوصول قريبا إلى اتفاق تاريخي يعكس التوازن بين المصالح الفردية والمصالح العامة المتمثلة في صون السلم والأمن وتحقيق التنمية للجميع.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود باسم وفدي أن أشكر الأمين العام، على تقريره عن تنفيذ إعلان الألفية (A/58/323)، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات من شتى أنحاء العالم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فقد استطاع التقرير أن يحدد بوضوح وبشجاعة التحديات التي تواجهنا جميعا، بالإضافة إلى التدابير التي يجب اتخاذها لمواجهتها.

إن إعلان الألفية يرسم الطريق الذي ينبغي أن نمضي فيه بشكل جماعي من أجل ضمان أن يسود السلم والأمن في عالم قد تخلص من الخوف. وحدد أيضا الاتجاه الرئيسي للتعاون الدولي من أجل التنمية من خلال تحديد أهداف قابلة للقياس ومقيدة بزمن معين.

وعلينا أن نعترف بأن الآمال التي بعثها الإعلان قد تبددت إلى حد كبير. فما زالت الصراعات تغلي في مناطق عديدة من العالم، بينما يواصل الفقر والمجاعة والأمراض المستعصية تضييق الخناق على البلدان النامية.

وفي مجال السلم والأمن، فإن تونس مقتنعة بأن الإجراءات المنسقة ضرورية لتطوير الاستجابات الجماعية المتضافرة للتحديات القديمة والجديدة التي يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها. والأحداث الأخيرة على الساحة الدولية تبرز الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة، التي تشكل أهدافها

ومبادئها الآن أكثر من أي وقت مضى المعايير التي ينبغي أن توجه المجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، نشاطر الأمين العام رأيه الذي أعرب عنه في تقريره، الذي يدعو فيه على وجه الخصوص إلى إصلاح المؤسسات الدولية وتحسين وتعزيز فعالية الأمم المتحدة لتمكينها من الوفاء بالولاية التي خولها إياها الميثاق. ونود أن نؤكد بشكل خاص على أهمية إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، الهيئة الأساسية المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وإضفاء الديمقراطية على المجلس، الأمر الذي طال انتظاره، ليصبح بشكل متزايد لا غنى عنه من أجل أن يعكس الوقائع الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين ولتمكين مجلس الأمن من التعامل مع الصراعات ذات الطبيعة المتغيرة ولمواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تشكلها الصراعات في جميع أرجاء العالم، ما زالت أنظارنا متجهة صوب العراق والشرق الأوسط، اللذين ما زالا ضحيتين للعنف. والمأساة المستمرة التي يعيشها الشعب العراقي تشكل شاغلا ومصدر قلق شديد للمجتمع الدولي. وإذ نجدد التأكيد على التزامنا باستقلال العراق ووحدة أراضيه وشعبه، نؤكد من جديد الحاجة لتوحيد جهود المجتمع الدولي وإلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي لإحلال السلم والأمن في ذلك البلد الشقيق، لفتح الطريق لإعادة البناء واستعادة ظروف الحياة الطبيعية.

ولا يزال الوضع في الشرق الأوسط يتدهور نتيجة استمرار الاحتلال وتأخير إسرائيل تسوية القضية الفلسطينية. ونكرر مناشدتنا لمجلس الأمن أن يصبح أكثر انشغالا بالأمر، وفقا للقرارات ذات الصلة، وألا يتبع سياسة ازدواجية المعايير، لوضع حد للتصعيد وإعطاء تطلعات الفلسطينيين المشروعة شكلا محددا من أجل إنشاء دولتهم ذات السيادة مع اتخاذ القدس عاصمة لها، وضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة. لقد علمت تونس مع القلق الشديد بالعدوان الإسرائيلي على الجمهورية العربية السورية. ونحن، مرة أخرى، ندين بشدة ذلك العدوان، الذي يمثل اعتداء خسيسا على سيادة بلد عربي شقيق وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ومما يسرنا أن نلاحظ أن أفريقيا تصبح بشكل متزايد مركز اهتمام المجتمع الدولي. إن حجم التحديات التي تواجه العديد من المناطق الأفريقية من الكبر بحيث أن التعبئة الدولية أصبحت ضرورية لمساعدة القارة على عكس مسار الاتجاهات الحالية وتفادي إطالة أمد زعزعة الاستقرار. ونناشد البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، تعزيز التزامهما تجاه أفريقيا ومواصلة دعمها لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) بغية إنهاء العديد من الصراعات وتعزيز الاستقرار السياسي، الذي لا يمكن بدونه للقارة أن تتصدى لمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية العاجلة.

إن درهم وقاية خير من قنطار علاج. ما زال ذلك المثل القديم ساريا اليوم. وإذا ما طُبق، سيكون بمقدورنا إنقاذ أرواح بريئة وتفادي التدمير وزعزعة الاستقرار. ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة في مجال منع نشوب الصراعات. وفي ذلك الصدد، نؤكد على ضرورة دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لوضع استراتيجيات وقائية.

وبالمثل، نطالب بتعزيز الشراكة التي أرساها مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ السلام، ونؤكد أيضا على ضرورة تحسين التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن.

وفي مجال السلم والأمن أيضا، يولي بلدي، تونس، كذلك أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ونشدد على ضرورة توحيد الجهود، برعاية الأمم المتحدة، لاستئصال تلك الظاهرة الخطيرة من خلال القضاء على أسبابها الأساسية، وعلى وجه الخصوص الفقر والعزلة واليأس. لقد شاركت تونس بنشاط في صياغة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذه في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي يدعو إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة هذه الآفة.

نحن مقتنعون بأن تردي الوضع العالمي يتطلب منا اعتماد نهج عالمي ومتعدد الأبعاد يقوم على أساس التكافل بين السلم والأمن، من جهة، والتنمية، من جهة أخرى. ونحن مقتنعون أيضا بأن السلم والأمن لا يمكن تحقيقهما ولا يمكن أن يدوما بدون تنمية متناسقة وتلبية احتياجات شعوب العالم.

إن إعلان الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتمويل التنمية، الذي عُقد في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبورغ بعثت آمالا كبيرة داخل المجتمع الدولي، وخصوصا لدى العالم النامي في أن يشهد، أخيرا، مقدم نظام اجتماعي – اقتصادي موحد وعادل ومستقر.

وبالرغم من توافق الآراء الذي ظهر والالتزامات المقطوعة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، يتعين علينا ملاحظة أن العديد من البلدان لن تحقق بعض الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. ونشير إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في جميع أرجاء العالم، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا وهي منطقة يشكل فرع إنجاز تلك الأهداف أكبر التحديات.

بالإضافة إلى ذلك، بعد ستة أعوام من مؤتمر الغذاء العالمي، لا يزال أكثر من ٨٢٠ مليون شخص يعانون من الجوع وسوء التغذية، في الوقت الذي نشاهد فيه إنتاجا زائدا عن الحاجة للأغذية في العالم. وقطعا تقع المسؤولية الكبرى عن تحقيق أهداف الألفية على عاتق البلدان النامية، لكن من الواضح أيضا أن جهودها تستحق الدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما شركاءها من البلدان المتقدمة النمو، لأن معظم البلدان النامية لن تنجح لوحدها.

ينبغي لتخفيف الديون أن يكون أكثر حجما وأسرع بحيث تتمكن البلدان النامية من تكريس مواردها للوفاء باحتياجات سكانها الأساسية، بدلا من خدمة هذه الديون. وينبغي تيسير وتحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. وذلك يعني تخفيض الإعانات الزراعية وإزالة الحواجز الجمركية. ويتعين على البلدان المانحة أيضا أن تفي بالتزامها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

إن تسهيل المشاركة النشطة للبلدان النامية في القرارات التي تتخذها المنظمات الدولية الرئيسية – ليس فقط الأمم المتحدة، بل أيضا منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي – مسألة هامة أيضا.

أخيرا، أصبحت مسألة إنشاء آلية للمساعدة على تمويل مكافحة الفقر الآن ضرورية أكثر منها في أي وقت مضى. وهذا سبب إضافي لصالح قرار الجمعية العامة القاضي بإنشاء صندوق عالمي للتضامن، والذي يتعين تنفيذه الآن.

وينبغي أن نركز اهتمامنا أيضا على تعزيز عملية استعراض نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد الجمعية العامة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قرارا بشأن

متابعة وتنفيذ النصوص الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بصورة شاملة ومنسقة، ونعتقد أن ذلك القرار يتضمن التسليم بضرورة حفز الزخم السياسي لتنفيذ ومتابعة النصوص الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية. ولا بد أن ننفذ الآن أحكام ذلك القرار، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بعقد مؤتمر قمة في عام ٢٠٠٥ معني بتنفيذ الأهداف التي اعتمدت في مؤتمر قمة الألفية وفي مؤتمرات أخرى.

وفي الختام، نؤيد اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لتعزيز الإصلاحات. ونعتقد أن من الضروري أن يعكس اختيار هذه الشخصيات أوسع تمثيل جغرافي ممكن وأن يستوفي مطلب الحياد البالغ الأهمية. وفضلا عن ذلك، لا بد أن تكون تلك الإصلاحات جوهرية، ووفقا لمبادئ الميثاق. ولا بد أن تهدف أيضا إلى زيادة أهمية الأعمال التي تقوم بها منظمتنا وزيادة أهمية قراراتها وتوصياتها في مرحلة مبكرة، بدلا من أن يكون همنا توفير الأموال أو ممارسة ضغط غير مبرر على جدول أعمال الجمعية العامة، الذي يشكل في نهاية الأمر سلسلة كاملة من شواغل المجتمع الدولي ومصالحه الجماعية.

ولا بد أن يؤدي الإصلاح المخطط له إلى التأكيد على التزامنا المشترك بتعددية الأطراف الفعالة التي من شأنها أن تمكننا من حل المشاكل السياسية في العالم بطريقة نزيهة ومنصفة وتساعد على وضع نظام اقتصادي واجتماعي تتمكن بفضله جميع البلدان من العيش في أمن وكرامة والتمتع بمزايا العولمة.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالاسبانية): يؤيد وفدي بيان مجموعة ريو. ونود ببساطة أن نؤكد على بضعة بنود تهم أوروغواي بصفة خاصة.

أولا، نعرب عن امتناننا الخاص لما يبذله الأمين العام من جهود هامة لا تعرف الكلل، كانت كما نعلم جميعا في الآونة الأخيرة شاقة بصفة خاصة. ولقد تأثرنا جميعا تأثرا عميقا بالهجمات الإرهابية التي عانت منها المنظمة ومات بسببها أشخاص بغير وجه حق.

ولهذه الأسباب، نعرب عن تقديرنا بصفة خاصة لجهوده القيمة الرامية إلى مواصلة مهمته وكفاحه على نحو لا يعرف الوهن لتصبح منظمتنا قادرة على التغلب على التحديات المستمرة. ونعبر عن امتناننا بخاصة لعزمه الثابت على محاولة منع المشاكل العاجلة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين من أن تجعلنا ننحي جانبا مسائل جوهرية أخرى تتطلب منا أن نوليها نفس القدر من الاهتمام.

وحسبما قلنا في المناقشة العامة، ستواصل أوروغواي تقديم الدعم إلى الأمم المتحدة، ونحن مقتنعون بأننا لن نحرز النجاح في تنفيذ أهدافنا إلا بحلول متعددة الأطراف. ولكن ينبغي أن نكون واقعيين وأن نتقبل حقيقة أنه ليس بمستطاعنا أن ندعي حل جميع المسائل ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين التي تهمنا، والتي من دواعي الأسف، لا تزال قائمة أو التي تنشأ بتواتر سريع، نظرا لأننا ما إن نتمكن من السيطرة على أحد النزاعات حتى ينشأ نزاع آخر أو تندلع نيران نزاع آخر كان قائما من ذي قبل.

ويتعين علينا أن نوطن أنفسنا على التعايش مع قضايا السلام والأمن هذه، دون التخلي عن جهودنا الرامية إلى حلها، وأن نكرس أيضا المزيد من الوقت والطاقة والموارد للقيام بمهام ذات صلة بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي لا نستطيع أن نؤجلها بعد الآن، لأننا نجد في هذه المجالات جذور معظم مشاكلنا السياسية.

ثانيا، فيما يتعلق بالمهام الحيوية الأخرى، نود أن نؤكد شدة الإحباط الذي يشعر به المرء عندما يلاحظ أنه

على الرغم من التقدم المحرز في مجال صحة الطفل، يموت أكثر من ١١ مليون طفل سنويا قبل أن يبلغوا سن الخامسة. كيف يصبح ممكنا، على الرغم من قدرتنا على منع ذلك الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان، ألا نستطيع حتى الآن معالجة المشكلة أو تعبئة الأموال اللازمة من أجل ذلك الغرض.

لا يمكننا أن نسمح بتكرار هذا الوضع سنة تلو الأخرى. ويتعين علينا أن ننشيء على الفور آلية للحيلولة دون ذلك. دعونا نعتمد على التعاون إذا كان ذلك هو الطريق، ولننفذ شراكة مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال، ولنبحث عن سبل توفير اللقاحات والأدوية لأضعف الفئات، كيما نضع نهاية لهذه المأساة، أو نقلص حجمها على أقل تقدير. ولهذا السبب أيضا نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في المضي نحو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنفيذ الفعال للأهداف ذات الأولوية المحددة في إعلان الألفية. ولن نستطيع المجازفة بأن ننتظر حتى عام ٢٠١٥ لنجد أننا لم نحقق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. ولا بد أن نضع بصورة عاجلة جدولا زمنيا يتضمن أهدافا قصيرة الأجل، مما يمكن من إحراز تقدم تدريجي في تنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدنا بها في إعلان الألفية، ومن أن نوطد الأهداف التي نصبو إليها، واحدا تلو الآخر.

ونحن نشعر ، كما يشعر الأمين العام، بأمل كبير في أن نتمكن بحلول عام ٢٠٠٥ من إجراء تقييم واسع النطاق للتقدم المحرز في تنفيذ كل الالتزامات الواردة في إعلان الألفية – تقييما نأمل أن يصبح حدثا له أهمية كبيرة. ولكننا نعتقد أن النتيجة الأفضل من ذلك هي أن يتوفر لدينا الالتزام السياسي اللازم لكي نترجم إعلان الألفية إلى حقيقة واقعة.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريريه الشاملين عن تنفيذ إعلان الألفية، وعن أعمال المنظمة، اللذين يغطيان في الحقيقة، جدول أعمال الأمم المتحدة برمته.

لا يزال السلام والأمن من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي. ونوافق على الاستنتاج الذي يفيد بأنه ينبغي لجدول أعمال الأمن المشترك أن يعكس توافق الآراء العالمي بشأن الأخطار الرئيسية التي تهدد السلام والأمن وبشأن استجابتنا المشتركة. وينبغي أن يعزز هذا الجدول التضامن الدولي استنادا إلى القيم العالمية المشتركة المكرسة في الميثاق.

وكازاخستان على ثقة بأن لدى الأمم المتحدة إمكانات عالية كافية لتنسيق جهود الدول لمواجهة الأخطار الناشئة وإعداد الصكوك المناسبة لإنشاء نظام أمني شامل. وتؤيد كازاخستان بقوة جهود الأمم المتحدة المبذولة لتعزيز قدرتها في مجال حفظ السلام. ونحن نتشاطر في الرأي المتعلق بضرورة مواصلة بحثنا عن أساليب الاستجابة الفعالة للصراعات المعقدة البارزة للوجود في الوقت الحاضر، والتي تتطلب في أغلب الأحيان إجراءات متزامنة في مجال حفظ السلام والتنمية.

وقد تعهدت الدول في إعلان الألفية باتخاذ تدابير للقضاء على أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا عن طريق نهج متعدد الأطراف وشامل، وبوضع استراتيجيات شفافة تمكن من جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية. وينبغي تكييف الاتفاقات الدولية الموجودة حاليا في هذا المجال مع الواقع الجديد.

في العام الماضي عرض الأمين العام مجموعة ثانية من إصلاحات الأمم المتحدة أيدتها الدول الأعضاء عامة. ونوافق

على أنه توجد في هذه المرحلة حاجة إلى إجراء تحليل شامل لتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فضلا عن انفتاح وشفافية أساليب عملها.

ونعتقد أن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي تتمثل في تعزيز الأمم المتحدة التي هي الأداة المشتركة لدينا. وبدون تعزيز منظومة الأمم المتحدة برمتها، من المستحيل حل المشاكل العالمية وتسوية أصعب الصراعات الإقليمية. وتعتقد كازاخستان أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون شاملا وأن يشمل كل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ونتفق مع رأي الأمين العام في أنه ينبغي التعجيل بإصلاح مجلس الأمن بغية إزالة أي شكوك بشأن مشروعيته وسلطته.

إن مسألة إصلاح هيئة رئيسية أخرى في الأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة، تتسم بأهمية خاصة نظرا لدورها الفريد كمحفل عالمي لمعالجة المشاكل العالمية في عصرنا. وفي إطار العمليات الجارية نرى أن من الضروري وضع جدول أعمال الجمعية العامة على نحو أمثل حتى يتكيف مع الظروف السائدة. ونعتقد أنه ينبغي في الدورة الحالية أن تركز الجمعية العامة انتباهها على المسائل الرئيسية، وهي السلم والأمن، والتنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة. ومن الضروري زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

وتؤيد كازاخستان اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء فريق رفيع المستوى لدراسة التحديات الحالية للسلم والأمن وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونحن كغيرنا من البلدان نتطلع إلى تلقي توصيات الأمين العام بشأن الجوانب الرئيسية لإعلان الألفية، على أساس أعمال الفريق الرفيع المستوى. ونعتقد كذلك أنه ينبغي تنشيط التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فمثل هذا التعاون من شأنه أن يمكن المنظمة من التصدي على نحو فعال للتحديات العصيبة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، وكما ذكر في بيان وزير خارجية كازاخستان في المناقشة العامة، تقترح كازاخستان إنشاء مجلس دائم للمنظمات الإقليمية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

لقد تعهدنا في إعلان الألفية باتخاذ تدابير منسقة لمكافحة الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة. ونتيجة للأحداث المفجعة التي وقعت في بغداد في ١٩ آب/أغسطس، فقد المجتمع الدولي أفرادا موهوبين ومتفانين في خدمة المُثل العليا للأمم المتحدة. وإننا إذ ندين بقوة هذا العمل الإجرامي، نرى أنه لا ينبغي السماح لهذه الهجمات أن تقوض إرادة المجتمع الدولي لتقديم كل مساعدة ممكنة للبلدان التي تحتاج إلى الدعم الكامل من المنظمة.

ومن الضروري في الدورة الحالية مواصلة عملية زيادة عدد الدول الأطراف في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الإثني عشر لمكافحة الإرهاب، والعمل في سبيل اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ونحن نشاطر تماما الأمين العام رأيه في أن الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كانت طموحة، يمكن تحقيقها فعلا على الصعيدين العالمي والوطني إذا ما حافظنا خلال الإثني عشر عاما المقبلة على الزخم الذي تولد خلال السنوات الثلاث الأولى من القرن الجديد أو عززنا ذلك الزخم. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في ضمان التقدم المضطرد نحو الشراكة العالمية من أجل التنمية وتنفيذ نتائج المحافل العالمية.

إن كازاخستان تكرس همها لوضع استراتيجية شاملة ومنسقة للمجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن الأهداف الإنمائية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت هناك أوضاع اقتصادية مواتية وسلم واستقرار، ونحن على استعداد للتعاون مع الدول الأخرى في الجهود الرامية إلى

إيجاد عالم خال من الصراعات، يقوم على أساس العدالة والرخاء.

السيد شيديوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضيف مشاركة زمبابوي في عبارات الشكر والتقدير الموجهة إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره عن متابعة وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الوارد في الوثيقة (A/58/323). وأود أيضا أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتقرير الأمين العام يغطي طائفة واسعة من المسائل الدولية الملحة التي تهم زمبابوي، وهي تريد من المجتمع الدولي أن يركز الانتباه عليها بغية إيجاد الحلول الدائمة والباقية لتحسين نوعية الحياة لشعبنا.

وتؤمن زمبابوي بأن السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن يتحققا عندما تحترم جميع الدول الأعضاء، صغيرة وكبيرة، شرعية الأمم المتحدة. ويمكن إنجاز ذلك انطلاقا من إيماننا بمبادئ الميثاق فيما يتعلق بالأمن الجماعي كعنصر يضمن السلم العالمي. ومع ذلك فإن التطورات الأخيرة التي أدت إلى غزو واحتلال العراق، وهو عضو ذو سيادة في الأمم المتحدة، تهز الأساس الذي بنيت عليه هذه المنظمة.

وكما قال الأمين العام، في خطابه الذي أدلى به في بداية هذه الدورة، عندما تحتفظ الدول بالحق في العمل على نحو انفرادي أو في إقامة تحالفات مخصصة لغرض معين، فإن هذا المنطق يشكل تحديا أساسيا للمبادئ التي يقوم عليها سلام واستقرار العالم منذ ٥٨ عاما، مهما كان ذلك السلام والاستقرار ناقصين. وأعرب الأمين العام عن قلقه، وفي الواقع عن قلقنا، من أنه إذا ما طُبق هذا المذهب على نحو تعسفي، فإنه يمكن أن يضع سوابق قد تؤدي إلى انتشار الاستخدام الانفرادي للقوة خارج نطاق القانون، سواء كان ذلك العمل مبررا أو غير مبرر.

ولم يكد يمضي أسبوعان على خطاب الأمين العام، حتى شهدنا إبانة ملموسة لذلك الشاغل في هجوم إسرائيل على سوريه بدون أي استفزاز. ويمكننا أن نرى الاستخدام المفرط للقوة واحتلال فلسطين من جانب الدولة العضو نفسها، في تجاهل لقرارات الأمم المتحدة بشأن الموضوع. وهذا التصرف ينبغي أن يتوقف. فاللجوء إلى العمل الانفرادي في تحد للأمم المتحدة، طريق أكيد نحو عالم أقل أمنا. والعمل الانفرادي يقوض حرمة المؤسسات التي تقوم عليها هذه الأمم المتحدة. فرغم كل شيء قد نجحت الأمم المتحدة منذ إنشائها في تسوية صراعات عديدة في جميع أرجاء العالم. وتقويض سلطة الأمم المتحدة يهدد الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

وما فتئت زمبابوي منذ استقلالها في عام ١٩٨٠، تضع على رأس جدول أعمالها المسائل التي تجسدها الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكدنا من جديد التزامنا بهذه الأهداف عندما شاركنا في مؤتمر قمة الألفية. لقد قطعنا شوطا في الحد من الفقر، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهذا قليل من كثير. وقد حققنا ذلك في ظل مواجهة التحديات الكبيرة بوصفنا بلدا ناميا. وتوافق زمبابوي الأمين العام على أن الإنصاف والنمو هما المقياسان اللذان يعرفان رؤية الأهداف الإنمائية للألفية. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض المعدية، تثير قلقا عميقا لدى جميع الدول. وزمبابوي، كما تعلم الجمعية العامة، من بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي قضى فيها الوباء على بعض المكاسب التي حققتها بلداننا في مجال تنمية الموارد البشرية. وقد أعلنا وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه كارثة وطنية. وقمنا، كحكومة، بوضع وتنفيذ عدة مبادرات للسياسة العامة لمكافحة المرض بهدف إزالة آثاره المدمرة والمميتة. وبالتالي، فإن زمبابوي تشارك بنشاط في جميع المساعي

الدولية الحالية التي تركز على وقف انتشار المرض. فهو، في واقع الأمر، تحد لا يمكن لأحد أن يفوز فيه بمفرده. وزمبابوي تطالب المجتمع الدولي بتنفيذ الالتزامات التي قطعها على نفسه بشأن هذه القضية عندما التقى رؤساء دولنا أو حكوماتنا هنا في المقر في حزيران/يونيه ٢٠٠١، في دورة استثنائية للجمعية العامة كرست لهذا الموضوع.

ونحن ممتنون غاية الامتنان للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي أنشأه الأمين العام لتعبئة الموارد اللازمة لمكافحة هذه الأوبئة. وهذا الصندوق، باعتباره مؤسسة متعددة الأطراف، يؤدي عملا ممتازا رغم ضيق موارده. وكان محايدا في تقديم الموارد للبلدان المحتاجة، مما جعله أفضل مكمل للعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتؤمن زمبابوي بأن هذا هو أفضل سبيل لمعالجة مسألة تخصيص الموارد لجميع البلدان المحتاجة إليها. واستفراد بعض البلدان المستفيدة المحتملة لاستبعادها من هذه المساعدة أمر غير منطقي لأن المرض لا يحترم. أي حدود.

وتشعر زمبابوي بالقلق لأن البلدان المتقدمة النمو لا تتحرك بالسرعة الكافية للوفاء بالتزاماتها المعلنة بشأن مسائل مثل التجارة وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. وكان الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي انعقد في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر، بل وانهيار تلك المفاوضات، تأكيدا من البلدان النامية على أن شركاءنا في التجارة لم يعد بإمكانهم بعد الآن أن يقرروا بأنفسهم جدول أعمال المفاوضات، الذي لا يحقق سوى مصالحهم الذاتية. فنحن نعيش معا في عالم واحد سواء كنا دولا كبيرة أو صغيرة، متقدمة النمو أو نامية. ونحن بحاجة إلى أن تحقق التجارة العالمية منفعة جميع الدول، لا منفعة حفنة منها فحسب.

ومثل هذا النهج إزاء التجارة العالمية سيقطع شوطا بعيدا في تمكين الحكومات من الوفاء بالتزاماتها تنفيذا للأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدناها هنا. وبينما يواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية مفاوضاتهم في جنيف، يحدونا الأمل في أن تكون لدى البلدان المتقدمة النمو الإرادة السياسية للدخول في مفاوضات جادة لجعل التجارة العالمية منصفة للجميع.

وتعتقد زمبابوي أن برنامج المسار السريع الذي أكملناه مؤخرا لإعادة توزيع الأراضي، أُحرز قدرا من التقدم في سعينا للوفاء بأهداف إعلان الألفية. فلا يمكن تحقيق أية تنمية مستدامة في زمبابوي قبل معالجة مسألة توزيع الأراضي. ومع ذلك، فإن من يحطون من شأننا قرروا أن ينتقدوا حكومتي على قرارها الجريء بإعطاء الأرض للشعب اقتناعا منها بأن ذلك وسيلة للتصدي لمسألة تخفيف الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ونؤمن بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ذراع التنمية في الأمم المتحدة، له دور حيوي يجب أن يؤديه في هذا الميدان، بتأمين المساعدات المالية للمزارعين الجدد في زمبابوي، سواء من حيث رأس المال أو غير ذلك من المدخلات. فهذا وحده هو الأسلوب الناجع وطويل الأجل لمساعدة شعب زمبابوي على مكافحة الجوع والفقر والمرض، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية. وقد خصصنا موارد وطنية من أجل هذا البرنامج، ولكننا نلتمس شاكرين بعض المساعدات الإضافية. وفيما يتعلق بتعويض المزارعين التجاريين السابقين، فإننا نترك تلك المسألة لمن قطعوا على أنفسهم التزاما، في مؤتمر لانكاستر هاوس عام ١٩٧٩ بتمويل هذا البرنامج.

أما حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، فإنها القيم الأساسية التي توجد بين الأمم والشعوب والواقع

أنه لا يمكن تحقيق التنمية في أية دولة إذا تعرض أي من تلك المبادئ التي يرتكز عليها الوجود الإنساني للانتهاك أو الإساءة. وتوافق زمبابوي على ضرورة أن تعمل جميع الأمم على النهوض بهذه القيم باعتبار ذلك جزءا من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذه القيم تعتز بها زمبابوي التي كان عليها أن تخوض حربا من أجل تمكين شعبها من التمتع بهذه الحقوق. ومنذ عام ١٩٨٠ التزمنا التزاما مخلصا بإجراء انتخابات كل خمس سنوات وفقا لدستورنا. وفي كل مرة كانت تتاح لشعب زمبابوي الفرصة لكي ينتخب بحرية الحكومة التي يختارها. وتثبت السجلات أن الحزب الحاكم، في عدد من المناسبات، خسر الانتخابات، سواء على مستوى المجالس البلدية أو المستوى البرلماني، أمام أحزاب المعارضة. وهذا هو الدليل على أننا بلد يناصر الديمقراطية، ولسنا ببلد يقاوم الديمقراطية.

وهنا، أريد أن أضع الأمور في نصابها الصحيح. لا يمكن وصف زمبابوي بأنها بلد به مقاومة شديدة للديمقراطية، حتى مع وجود رغبة واضحة في التغيير لدى أغلبية الشعب. وأنا لا أعلم أي أغلبية يشار إليها هنا. وإذا كان البعض يريدون من زمبابوي أن تعود إلى وضعها الاستعماري السابق تحت اسم روديسيا، حتى نكون في نظرهم ديمقراطيين، فهذا ما لا يمكننا أن نفعله، فالديمقراطية لم يقدمها لنا المستعمر السابق على طبق من فضة. وقد كان علينا أن نخوض حربا مريرة لاكتسابها. وسنظل على ولائنا لقضيتنا، قضية تحسين نوعية الحياة لشعبنا ولن نرتد أبدا إلى مركز المستعمرة مرة أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.